الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٥٧
الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٢٧ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/51/355 و Add.1)

مشروع القرار (A/51/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد كارلوس لاضي دافيلا نائب رئيس مجلس الدولة وأمين مجلس الوزراء لجمهورية كوبا، ليعرض مشروع القرار A/51/L.15.

السيد لاضي دافيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يُشرف وفد بلدي أن يُقدم إلى الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" للنظر فيه. وسأشرح أسباب ذلك.

عملية التصويت التي ستجرى اليوم تستحوذ على اهتمام ملايين الكوبيين. وأمام الجمعية فرصة للتصويت ليس فقط لمعارضة سياسة غير عادلة، ولكن أيضا لتضمن أن لا يكون لأي دولة، مهما بلغت من القوة، أن تتجاهل القانون الدولي، والأجراس التي تقرع اليوم لكوبا قد تقرع غدا لأية أمة مستقلة أخرى. ونحن نشعر بالامتنان وبالشكر العميق للتأييد الذي قد يقدمه الأعضاء لقضيتنا العادلة.

والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في أربع مناسبات ماضية بأغلبية متنامية من أعضائها تؤكد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومع ذلك، فإن كونغرس الولايات المتحدة والحكومة قررا مؤخرا إصدار تشريع يُعرف باسم "قانون هلمز - برتون" ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، نظرا لامتداد انطباقه إلى أماكن تخرج عن حدود ولاية الدولة التي أصدرته، ولطبيعته الانفرادية والإرغامية.

وحتى روما القديمة لم تكن تطمح في تشريع تحكم به العالم.

والرئيس كلينتون ذاته هو الذي قال "ليس هناك من يوافق على سياستنا تجاه كوبا". على الأقل هناك اعتراف بذلك. ومن ثم فإن الولايات المتحدة ليست فقط

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مجرد مدين كبير للأمم المتحدة من حيث المال، ولكنها، إذ تصم أذنيها عن سماع نداءات المجتمع الدولي، تحمل أيضا دينا أخلاقيا باهظا تتنصل من الوفاء به.

والنزاع بين الولايات المتحدة وكوبا لم يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٩. بل يعود إلى القرن التاسع عشر، فمن قبل أن تظهر أفكار ماركس وإنغلز، كان قادة الولايات المتحدة قد وصفوا كوبا بأنها ثمرة ناضجة يتحتم أن تسقط بين أيدي جيرانها الشماليين.

وقبل ثمانية وعشرين سنة من مولد فيديل كاسترو، تدخلت الولايات المتحدة في بلدنا، واختطفت النصر من أيدي القوات الكوبية التي حاربت السيطرة الأسبانية طوال ثلاثة عقود.

وقبل وقت طويل من مولد الأمم المتحدة وبدء الحرب الباردة، كان تلاعب إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة، علنا وسرا، بأوضاعنا من خلال السفارة في هافانا قد أصبح ممارسة راسخة تمثل مشهدا مشينا استمر على مدى أكثر من نصف قرن.

إن حالات النقص والفساد والفقر التي سببها الحكم الاستبدادي الذي كان يستنزف دماء الأمة، ويحظى بدعم الولايات المتحدة غير المشروط لا بحصار تفرضه عليه، هي التي تفسر السبب الذي دفع الشعب إلى الثورة.

إن سياسة الحصار والعدوان التي استهدفت كوبا منذ اللحظة الأولى لبدء الثورة، سابقة على إعلان الاشتراكية في كوبا. فلقد قطعت الولايات المتحدة حصة كوبا من السكر، وبدأت حظرا يشمل جميع أنواع السلع المراد إرسالها إلى كوبا، وأمرت شركاتها في كوبا بعدم تكرير النفط الخام السوفياتي.

وقامت طائرات خفيفة من الولايات المتحدة لتقصف المدن وتحرق حقول القصب. وأيدت الولايات المتحدة علانية، بل شجعت الجماعات الإرهابية، وأعدت ونفذت خططا لاغتيال قادة الثورة، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع كوبا في كانون الثاني/يناير ١٩٦١ ومولت ودربت قوات المرتزقة التي غزت أراضينا في خليج الخنازير في نيسان/أبريل من السنة نفسها.

وعندما فرض الرئيس جون ف. كيندي الحصار على كوبا في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢، لم يفعل سوى تقنين ممارسة كانت آخذة في الظهور على مدى السنوات الثلاث السابقة. ومنذ ذلك الوقت، وفي ظل مناخ المواجهة بين الكتلتين، اتسم تاريخ العلاقات بين بلدينا بمواجهة جاوزت كل حد في بعض الأحيان، مثلما حدث في أيام أزمة الصواريخ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢، وهي الأزمة التي وضعت العالم على شفا الهاوية النووية.

وعلى مدى السنوات، استخدمت أكثر الحجج تنوعا وزيفا كستار من الدخان لإخفاء حقيقة الحرب التي تُشن على شعبنا البطل. والحقيقة هي أن الحصار متجذر في النزعة التوسعية التي لازمت الولايات المتحدة منذ نشأتها كأمة؛ وفي الطابع الاستقلالي الحقيقي الذي تتسم به مسيرتنا الثورية؛ وفي التدابير الواضحة التي اتخذناها لصالح أبأس طبقات شعبنا، وفي تصميم حكام الولايات المتحدة السقيم على فرض إرادتهم على كوبا وعلى توخي سياسة داخلية لا تمثل دائما أفضل مصالح الشعب الأمريكي.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي بكثيرين إلى الاعتقاد بأن أفول الاشتراكية في كوبا أمر حتمي. فصعدت إدارة الولايات المتحدة الحالية من الحصار. وأيدت أولا قانون توريسيلي ثم قانون هلمز - برتون. وكانت الفكرة السائدة وراء ذلك هي أنه وإن كان الحصار قد فشل في الماضي فإن الوقت قد حان لجعله ينجح ويُحدث مفعوله بقوة.

ومن المؤكد أن زوال الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي كان ضربة موجعة. فبين عشية وضحاها، ووجهت كوبا بانخفاض في وارداتها بنسبة ٧٥ في المائة وبفقدان تام تقريبا لأسواق صادراتها الرئيسية. إلا أننا بدأنا دون أي مصدر تمويلي خارجي، وفي خضم الحصار المتعاظم، شق مكان لنا في الاقتصاد العالمي.

ولقد عانينا من قيود مادية بالغة الشدة، وتحملنا حالات النقص في الأغذية والأدوية والكهرباء والنقل إلى أماكن العمل، والأحذية اللازمة للذهاب إلى المدارس، والصابون اللازم للاغتسال أو الاستحمام. وأصبحت معيشة الأسر الكوبية صعبة في سنوات هذه الفترة الخاصة. ونادرا ما وجدت أمة نفسها في مثل هذه المحنة على مدى التاريخ. إلا أنه بفضل عدالة الثورة، وقدرة شعبنا على الصمود، وقيادة فيديل، وسياسة التشاور الدائم على قاعدة عريضة مع الشعب والحرص على توافق الآراء العام، أثبتت الأيام خطأ المنذرين بالشؤم وتمكنا من أن نصل إلى ما نحن فيه الآن.

ومما لا شك فيه أن الطريق أمامنا لا يزال وعرا، بل شديد الوعورة، إلا أنه لم يعد لأي إنسان يتمتع بإدراك سليم أن يتساءل الآن هل ستنهار الثورة أم لا؟ ويكفي أن نذكر أن الاقتصاد الكوبي سينمو في عام ١٩٩٦ بنسبة تقارب الـ ٧ في المائة. ورغم أننا قاومنا وبدأنا ننتعش، فمن السهل تصور الفرص الهائلة التي كان يمكن أن تتاح لنا والمعاناة الكثيرة التي كان يمكن لشعبنا أن يتجنبها، لو لم تكن أمامه العقبات التي فرضها الحصار.

إن مصطلح "حظر" هو مجرد كناية عن الحصار. وفي ظل الحصار تُحرم كوبا من إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، الذي هو أكبر وأهم سوق في العالم، وإلى المؤسسات المالية الدولية أو إلى مصادر التمويل الراهنة المتاحة في البلدان المتقدمة النمو. إننا نُرغم على استعمال القروض التجارية القصيرة الأجل، لا كمجرد رأس مال عامل بل أيضا لأغراض الاستثمار والتنمية؛ وأسعار الفائدة على هذه القروض أعلى بكثير من الأسعار المتاحة في السوق العالمية. ولا يمكننا إجراء معاملات بدولارات الولايات المتحدة مباشرة، ولا يُسمح للكيانات الكوبية باستعمال حسابات مصرفية بالدولار، الأمر الذي يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية.

ومن حيث الفرص والأسعار والفائدة، فإن مركزنا كبلد واقع تحت الحصار يُرغمنا على الاتجار في ظل اسوأ الظروف. ولا يمكن لكوبا أن تشتري أي أدوية من أي فروع تابعة لشركات الولايات المتحدة حتى ولو كان الدواء المطلوب دواء تُنقذ به الأرواح. ولا يمكن للبلدان الثالثة أن تبيع أي منتج حاو لعناصر كوبية في سوق الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكننا نحن أن نشتري من أي مكان في العالم منتجا تمثل المحتويات الناشئة في الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ في المائة من قيمته الإجمالية. ويستحيل علينا أن نشترك في اتفاقات الأسعار التفضيلية التي تتمتع بها معظم البلدان المنتجة للسكر. ولا بد لنا أن نبيع سكرنا بأقل من سعر السوق العالمية لأننا لا نستطيع الاتجار به في بورصة نيويورك.

وتزداد تكاليف الشحن زيادة كبيرة نتيجة التعامل مع أسواق أبعد، ولأنه يتعين على أي سفينة تأتي إلى بلدنا أن تنتظر ستة أشهر قبل أن يجوز لها الذهاب إلى الولايات المتحدة.

ونحن محرومون من الحصول على التكنولوجيا الأمريكية - وهذا هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا النووية - بل إنه لا يمكننا في بعض الأحيان الحصول على التكنولوجيا من البلدان الأخرى المتقدمة النمو.

ويمارس التجسس الاقتصادي ضد كوبا لإعاقة عملياتنا التجارية ولمنع إعادة جدولة ديوننا الخارجية. ويتم بث أكثر من ٢٠٠ ساعة إذاعة يوميا موجهة إلى كوبا للطعن في حكومتها وسلطاتها وللتحريض على العصيان والإرهاب ضدها.

وفي حين أن الطائرات الأمريكية تستخدم ممراتنا الجوية فإن طائراتنا لا يمكنها أن تستخدم الممرات الجوية الدولية للولايات المتحدة، الأمر الذي يجعلها تتخذ طرقا غير مباشرة مما يزيد من تكاليف تشغيلها.

ويمارس سفراء الولايات المتحدة وغيرهم من مسؤوليها الضغط على الأفراد والمؤسسات والحكومات، ويطالبونهم بالامتناع عن الاستثمار في كوبا أو التجارة معها. وأصبح هذا الاضطهاد يمثل أولوية في جدول الأعمال الدبلوماسي لسفارات الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وبسبب الحصار يمنع الشعب الكوبي من تطبيع علاقاته مع الجماعات الكوبية في الولايات المتحدة، على الرغم من كل الخطوات التي اتخذناها وسنواصل اتخاذها.

والرحلات الجوية المباشرة بين بلدينا محظورة. ونحن محرومون من حضور مئات الآلاف من السائحين الأمريكيين الذين كانوا سيأتون إلينا لولا ذلك، نظرا لما يتميز به بلدنا من الأحوال ولقربه الجغرافي.

ويجري تدريب المجموعات المسلحة التي تخطط وتنفذ الأعمال الإرهابية ضد كوبا في الولايات المتحدة. ويتجول بحرية في شوارع فلوريدا اللصوص والقتلة من أمثال مقترفي حادث بربادوس التخريبي، الذين فجروا في الجو طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية كانت تحمل على متنها ٧٣ راكبا.

ويمكنني أن أسترسل، ولكني مهما قلت لن أستطيع في حدود الوقت المتاح لي على هذه المنصة أن أصف النطاق الكامل للعدوان الأمريكي ضد كوبا.

إن هذه السياسة الإجرامية التي تمارس منذ أكثر من ثلث قرن أصابتنا بأضرار تتجاوز قيمتها ٦٠ بليونا من الدولارات، أي خمسة أضعاف حجم المديونية الخارجية

لبلدنا. وفي حين أن الحصار كان يفتقر دوما إلى المنطق، فإنه أصبح الآن منعدم الذرائع تماما.

فما الذي يمكن أن يبرر استمرار تلك السياسة اليوم، إذا تذكرنا أن الحصار فرض أصلا بمرسوم رئاسي أصدره الرئيس كيندي استنادا إلى تفويض منح له بموجب "قانون التجارة مع العدو"، في سياق المجابهة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى؟ فأين العدو؟ وأين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؟ وأين الكتلة الاشتراكية؟

كيف يمكن تفسير استمرار حالة الحرب الصريحة ضد بلدنا، إذا كانت الحرب الباردة قد انتهت منذ خمس سنوات؟ وكيف يمكن تبرير التمسك بهذا الموقف المتعنت والمشاكس إذا كان البنتاغون ذاته يوافق على أن كوبا لا تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي؟ ما هي الذرائع التي تستخدم اليوم؟

إن لوم كوبا لعدم حصول الشركات الأمريكية على تعويض عن عمليات التأميم التي جرت عند انتصار الثورة لوم ليس له أي أساس. والدليل على ذلك أن جميع الأطراف الأخرى التي تأثرت من التأميم قد حصلت على تعويض أو يجري تعويضها، وتشهد على ذلك فرنسا، وسويسرا، وكندا، والمملكة المتحدة، ودول أخرى.

ومن المعروف تماما أيضا أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات تعويض مع عدد من البلدان التي كانت اشتراكية آنذاك؛ ولكنها رفضت ولا تزال ترفض التوصل إلى اتفاقات مع كوبا.

إن إضفاء صفة قانونية على حق الأمريكيين الذين من أصل كوبي في أن يرفعوا دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة للمطالبة بممتلكات مزعومة تم تأميمها قبل أكثر من ٣٠ عاما أمر يمثل استهزاء بالقانون الدولي، وبالمحكمة العليا للولايات المتحدة التي أصدرت في عام ١٩٦٤ حكما يقضي بأن عمليات التأميم تلك كانت قانونية - وبالمبدأ الدستوري القائل بأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

ألا يكون للمواطنين الأمريكيين الذين من أصل روسي، على سبيل المثال، نفس الحق بالنسبة لممتلكاتهم التي صودرت بعد الثورة البلشفية؟

إن اتهام كوبا بممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان يمثل إهانة لم يسبق لها مثيل، ونحن نرفضها هنا مرفوعي الرأس. فخدمات الرعاية الصحية يحصل عليها بالمجان مائة في المائة من الشعب الكوبي. ولدينا طبيب لكل ١٩٣ فردا من السكان، وممرضة لكل ١٤٢ فردا من السكان. وهناك أكثر من ٢٣٠٠٠ طبيب كوبي يخدمون في ٤٥ بلدا في شتى أنحاء العالم.

ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال الرضع لدينا ٨ في الألف من المواليد. ولو كان لدى أمريكا اللاتينية نفس هذا المعدل لأمكن إنقاذ حياة ٥٠٠٠٠٠ طفل في السنة لا تتاح لهم فرصة التمتع بأي حق من حقوق الإنسان لأنهم يموتون في غضون أسابيع قليلة من ولادتهم. وكوبا ليست بلدا غنيا وإنما هي بلد فقير واقع تحت حصار.

وفي كوبا تتاح الفرصة للحصول على جميع مستويات التعليم بالمجان. والأمية لا وجود لها. والتعليم عام للجميع حتى الصف السادس، و ٥٠ في المائة من أفراد القوة العاملة اجتازوا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل. ولدينا معلم لكل ٤٢ فردا من السكان، وليس لدينا أحد يعاني من البطالة.

وهناك ٢٠٠ مليون طفل في العالم يبيتون في الشوارع اليوم ليس من بينهم طفل كوبي واحد. كما أن هناك ١٠٠ مليون طفل ممن في سن يقل عن ١٣ سنة يجبرون على العمل للبقاء على قيد الحياة وليس من بينهم طفل كوبي واحد. ويوجد أكثر من مليون طفل يجبرون على ممارسة بغاء الأطفال، وعشرات الآلاف يسقطون ضحايا الاتجار بالأعضاء البشرية، وليس من بين هؤلاء جميعا طفل كوبي واحد. ويموت يوميا ٢٥٠٠٠ طفل في العالم نتيجة للإصابة بأمراض الحصبة، والملاريا، والدفتريا، والالتهاب الرئوي، وسوء التغذية، ومن بين هؤلاء أيضا لا يوجد طفل كوبي واحد.

وستفتتح خلال ٢٤ ساعة القمة العالمية للغذاء في روما. وبين اليوم والغد فحسب سيموت أكثر من ٣٥٠٠٠ شخص في العالم جوعا. إن الحصارات لا ينبغي فرضها على دولة صغيرة ذات سيادة، وإنما ينبغي فرضها على الجوع، والأنانية والجهل، واللامبالاة في مواجهة مشاكل العالم.

ولم يحدث قط أن اختفى شخص واحد، ولم تحدث حالة تعذيب واحدة في كوبا في فترة تزيد عن ٣٦ عاما

من الثورة؛ كما أنه لم تقع حادثة اغتيال سياسي واحدة. وفرق الموت غير معروفة في بلدنا. والتمييز العنصري لا يكاد أحد يتذكره.

وفي كوبا لا وجود للاتجار بالمخدرات، أو الجريمة المنظمة، أو الإرهاب. والحكام في كوبا لا يسرقون أموال الأمة. ولا أحد يصدر عليه حكم دون محاكمة، والحقوق القانونية للمواطنين مكفولة للجميع وعلى قدم المساواة.

إن سجلنا نظيف فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهذه هي الحقيقة المطلقة.

وتتهمنا أيضا الولايات المتحدة بأن لدينا نظاما سياسيا ذا حزب واحد، وأننا لسنا ديمقراطيين. لدينا الكثير الذي يمكن أن نقوله هنا، إذا ما قورن وضعنا بالممارسة الحقيقية للديمقراطية في العالم. غير أننا لا ندعي بأن لنا وحدنا تملك الحقيقة، ناهيك عن الحق في انتقاد أحد. وإنما نحن، ببساطة، ندافع عن حقنا في أن نختار مسلكنا الذاتي. إن العالم شديد التعقيد والصعوبة. ومن اللامعقول واللاملائم أن يفرض نموذج وحيد، كالقميص الكابح، على جميع الأمم مهما كانت الظروف، وبصرف النظر عن نموها الاقتصادي والاجتماعي وتاريخها وثقافتها. ثم أن نظام الحزب الواحد لا يمكن أن يكون سبب الحصار، لأن كوبا ليست البلد الوحيد ذات الحزب الواحد. وما هو أكثر من ذلك، هناك حكومات في العالم تتولى فيها ملكية زمام الأمور، دون وجود أي حزب أو دستور، ولكنها ليست محاصرة، ولا ينبغي أن يضرب عليها حصار، بل على العكس هي حليفة حميمة للولايات المتحدة.

وتوجه إلينا اتهامات لأننا نصدر أحكاما على أعضاء جماعات صغيرة مناهضة للثورة، تمولها وتنظمها دولة أجنبية تهاجم الأمة، ولو كانت تلك الأحكام مقصورة على حالات انتهاك قوانين البلد. هذا صحيح، ونعترف بأننا نفعل ذلك، والأمر لا يمكن أن يكون على غير ذلك، لأن شعبنا مستعد للدفاع عن استقلاله وعن انجازاته بأي ثمن. ولا يستطيع أحد أن يجبر بلدا على أن يعيش في حصار ثم يقتضي من هذا البلد أن يسوس أموره كما لو كان ينتمي إلى عالم ينعم بالسعادة القصوى وبالسلام التام.

يقول لنا البعض إنه يجب أن نتغير كي نحل هذا النزاع، غير أن لفظي "الحصار" و "التغيير" ضدان لا يلتقيان. فقد أقامت كوبا، خلال تاريخها كله، الدليل الساطع على أنها تحترم نفسها إلى درجة لا تسمح لها بالتأثر بضغوط في شؤون تقع مسؤوليتها على عاتق شعبها وحده. نحن لسنا ضد التغيير، بلد ضد الحصار الذي يحول بيننا وبين الأخذ بجميع التغييرات التي نود ادخالها لتحسين مجتمعنا الاشتراكي.

ليس لدى كوبا أسلحة هجومية أو صواريخ نووية. إن أسلحتنا هي المثال الذي نضربه للغير والروح المعنوية التي نتحلى بها، وهما لم يقعا أبدا ولا يمكن أن يقعا تحت أي حصار. وليس لدى كوبا قواعد عسكرية على أراضي الولايات المتحدة؛ وإنما الولايات المتحدة هي التي تستبقي قاعدة عسكرية على أراضي كوبا، ضد رغبة بلدنا. ولم تقم كوبا بمحاصرة الولايات المتحدة؛ بل الولايات المتحدة هي التي حاصرت كوبا وشنت عليها حربا اقتصادية وسياسية.

إن الطلبات ينبغي أن توجه إلى المعتدي وليس إلى الضحية. وليس هناك أي سبب لمحاصرة كوبا. وليس لأحد حق فرض حصار، والولايات المتحدة تفتقر إلى السلطة الأدبية التي تخولها أن تناشد الآخرين احترام حقوق الإنسان، بينما هي بعيدة بمراحل عن أن تكون مثالا في هذا الميدان. إن الولايات المتحدة تندرج في مصاف البلدان التي تبلغ معدلات العنف والإرهاب فيها أعلى المستويات. ومن أسف أن الأحداث المأساوية في مدينة أوكلاهوما كانت منتجا أفرزه مجتمع الولايات المتحدة. وإذ أصبحت الولايات المتحدة السوق الرئيسية لاستهلاك المخدرات، فقد أنشأت مشكلة فظيعة لا يمكن التحكم فيها، سواء لمجتمعها هي أو للبلدان المتخلفة التي تنتج تلك المخدرات وتوردها. ووفيات الأطفال في الولايات المتحدة تبلغ، بين الأطفال السود، ضعف ما تبلغه بين الأطفال البيض.

وقد كلفت الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا ٨٠٠ مليون دولار، أي ثلاثة أضعاف ما كلفته في ١٩٩٢، وسجلت أدنى مستوى من الإقبال على التصويت خلال السنوات الإثنتي. والسبعين الأخيرة من التاريخ الانتخابي. وينفق في الولايات المتحدة أكثر من ٧٠٠ مليون دولار كل يوم على القوات العسكرية لحماية البلد من تهديد لا يعرف أحد مصدره. وبحلول ١٩٩٧ ستمثل هذه النفقات ٥٤ ضعف حجم ميزانية المساعدة الفنية التي تسديها جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، مجتمعة. إن هذا التبذير هو إهانة لأكثر من ٨٠٠ مليون نسمة في العالم ليس لديهم شيء يقتاتون به، وللبالغين الأميين الذي يزيد

عددهم عن المليار، وللأكثر من ١,٥ مليار كائن بشري الذين لا سبيل لهم إلى الخدمات الصحية.

إن نزعات العنصرية وكراهية الأجانب البالغة الشراسة، والميل المتفشي إلى الاستهلاك المفرط، والبعد المتزايد عن المساواة، والتهجم على حقوق الضمان الاجتماعي، وفقدان الموثوقية في المؤسسات، إنما هي بعض الشرور الماثلة في مجتمع الولايات المتحدة اليوم. فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تفكر مجرد التفكير في حكم العالم بينما هي تواجه كل هذه المصاعب في حكم نفسها؟ إن المجتمع الدولي قد يشعر بالإعجاب إزاء بلد لتعدد الأعراق فيه، ولفتوحاته التكنولوجية، ولما له من روح المبادرة في الأعمال، ولتقدمه في الفن والعلم والرياضة، غير أن العالم لن يقبل أبدا بلدا كزعيم بسبب ترساناته النووية ووقاحته، وتشريعه الذي يتجاوز مداه حدود أراضيه، وجزاءاته التي توقع من طرف واحد.

إن شعب كوبا هو الضحية الرئيسية للحصار، ونحن الكوبيين، الذين علينا أن نعانيه، نعرف ذلك تماما. غير أن هذه السياسة المنحرفة تؤثر أيضا في شعب الولايات المتحدة وتنتهك ما له من حقوق الإنسان. إن مواطني الولايات المتحدة لا يدركون دلالة أنه من المحظور عليهم السفر إلى كوبا وأنهم معرضون، بحكم القانون لأن يدفعوا غرامات تصل إلى ٠٠٠ ٢٥٠ دولار إذا مارسوا ذلك الحق الدستوري، وأن مواطنيهم يتعرضون للضرب لمحاولتهم التبرع بحواسيب لنظام الرعاية الصحية في كوبا.

خلال ١٩٩٥ و ١٩٩٦، في تزامن مع الفترة التي جرت فيها مناقشة قانون هلمز - بيرتون، والموافقة عليه، كان هناك أكثر من ٤٠٠ صنف جديد من منتجات الولايات المتحدة سجل في كوبا، وأكثر من ٣٠٠ من رجال الأعمال الأمريكيين يزورون كوبا. وتقوم عدة شركات أمريكية الآن بإنشاء صلات غير مباشرة مع كوبا، وسوف يستمر عددها في التزايد، كنتيجة حتمية للعولمة الاقتصادية. وشركات الولايات المتحدة سواء أكانت لها أم لم تكن لها ممتلكات في كوبا، يهمها، كقاعدة، أن تمارس نشاطها أكثر مما يهمها أن تستخدم ذريعة لسياسة من العداء والمواجهة تتزايد حدة باستمرار.

إن الولايات المتحدة قلقة جدا بشأن الهجرة. إن الدوافع الاقتصادية ما برحت تشكل السبب الرئيسي وراء الهجرة الكوبية. وما دام الحصار قائما، فإنه سيواصل، ضد إرادتنا، وعلى الرغم من كل التدابير التي نتخذها، تشجيع الهجرة التي لا يمكن التحكم فيها إلى الولايات المتحدة.

فالحائط الجديد الذي يشيد على الحدود المكسيكية، والذي يبلغ حجمه عدة أضعاف حجم حائط برلين الذي هدم، لا يمكن بناء مثله على مياه البحر الكاريبي.

إن شعبي كوبا والولايات المتحدة ليسا هما القائمين بتطبيق هذه السياسة التي قوامها الجمود والتمسك بالماضي، والتي آن أوان تغييرها، بل هما ضحيتها. ومن العجب العجاب أن يترك في الولايات المتحدة جناح نافر يميني متطرف ليفرض، بالتحالف مع أقلية فاشستية من مجتمع المهاجرين الكوبيين، السياسة التي يجب اتباعها إزاء كوبا، وأن تطبق هذه السياسة فعلا على الرغم من كونها مضادة لمصالح شعب الولايات المتحدة نفسه ومصالح المجتمع الدولي.

ولا ينبغي لرئيس الولايات المتحدة أن يكون رهينة لسياسات أعدائه.

ومؤخرا، جرى الحديث في هذا البلد عن بناء جسر إلى القرن الحادي والعشرين. فكيف يمكن بناء جسر إلى المستقبل إن لم يكن من الممكن إنشاء جسر أقصر بكثير، لا يزيد طوله عن ٩٠ ميلا، يمكن أن يعبر عليه السلام في نصف الكرة هذا؟ وكيف يصح أن يكون بوسع المرء أن يطوف العالم جائلا في شبكة "الانترنت" ويكون محظورا عليه السفر إلى كوبا؟

إننا نؤكد مجددا على استعداد كوبا لمناقشة أية مسألة مع الولايات المتحدة. ونحن لا نفرض أي شرط مسبق سوى الاحترام المطلق لحقنا غير القابل للإلغاء في الحرية والسيادة. ولقد قدمت الثورة الكوبية أكثر مما يكفي من الأدلة على سلوكها الشريف ومسؤوليتها من حيث الوفاء بتعهداتها الدولية. وإذا كان هناك من بلد يعرف هذه الحقيقة حق المعرفة، فهو الولايات المتحدة.

لقد حسمت كوبا مشكلة اختطاف الطائرات، وهي سلاح أريد له أن يستخدم ضدنا. وقدمت كوبا تعويضا عن برنامج التأميم الذي اضطلعت به للمالكين السابقين المدعومين من حكوماتهم. واحترمت كوبا، في كل لحظة، الاتفاقات التي أدت إلى تحقيق السلام في الجنوب الأفريقي. وكوبا تفي وفاء دقيقا باتفاقات الهجرة التي وقعتها. كما تتعاون كوبا عند الاقتضاء مع سلطات الولايات المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات بالرغم من عدم وجود أي اتفاقات في هذا الصدد.

وإن الولايات المتحدة أعادت من جديد علاقاتها الدبلوماسية مع فييت نام. وتتزايد كل سنة التجارة بين الدولتين. ومن دواعي الارتياح للجميع، أنه تم التغلب على ماضٍ قتل فيه ٥٨ ٠٠٠ مواطن أمريكي و ٣,٤ مليون مواطن فييتنامي. واليوم، يعترف العديد من المسؤولين عن حرب فييت نام، في مجالسهم الخاصة أو بصورة علانية، أنها كانت خطأ - وأنهم كانوا على "خطأ بل على خطأ شنيع".

فهل سيستغرق الأمر ٢٠ سنة قبل أن يكتب الرئيس الحالي للولايات المتحدة، أو أحد زملائه، في مذكراته أن الإبقاء على الحصار كان خطأ - "وكان خطأ شنيعا" - ارتكبته إدارته. فإذا كان تصحيح الأمور يتطلب الحكمة، فإن تصحيح سياسة غير رشيدة، وقاسية، بل أكثر من ذلك سياسة محكوم عليها بالفشل، عمل يتطلب الأمانة والشجاعة - ولا سيما في بلد شديد التعقيد ويتداخل فيه كل هذا العدد من المصالح. والأمر لا يتطلب ذرائع أو مظاهر خارجية لتغيير السياسة وإنما يتطلب تصميما وشجاعة.

كان جون كيندي رئيسا أثناء غزو خليج الخنازير وفرض الحصار وأزمة الصواريخ في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وليس بخاف على أحد أنه قبل أيام من موته غير المتوقع، كان كيندي يتساءل عن جدوى سياسة المواجهة مع بلدنا، وأنه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، أي في اليوم الذي اغتيل فيه كان هناك صحفي فرنسي يناقش المسألة مع فيدل كاسترو، نيابة عنه. وكان أن أدى الاغتيال المخزي والمأساوي الذي وقع في دالاس إلى إحباط هذه المحاولة.

وأثناء إدارة كارتر، فتح قسم لرعاية المصالح في كل من العاصمتين، وخففت الولايات المتحدة بعضا من قيود السفر إلى كوبا المفروضة على مواطني الولايات المتحدة، وتم التوصل إلى اتفاقات مختلفة. ونحن ندرك جيدا أن السياسة الخارجية لأقوى دولة في العالم لا يحكمها العقل أو العدالة - على الأقل في الفترات التي تسبق الانتخابات. وفي هذه المعارك الانتخابية، لا يجري السعي وراء الأفكار التي تزيد من عظمة الأمة، بل وراء الأصوات التي تؤدي إلى كسب الانتخابات. وأننا نعرف هذه الحقيقة، مع أننا نرفضها لاعتبارات أخلاقية أساسية. لقد شارفت التوترات الانتخابية على نهايتها في هذا البلد الذي نجتمع فيه، وأعيد انتخاب الرئيس وليم كلينتون، وبدأت فترة أخرى من حكم إدارة ديمقراطية أخرى، ونعتقد أن الأوان قد آن لاتباع الولايات المتحدة نهجا سياسيا جديدا تجاه كوبا.

وتؤكد كوبا من جديد على رغبتها في الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع جميع البلدان في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولكن إذا استمرت الولايات المتحدة، بالرغم من هذه الحقيقة السياسية الدامغة، في تحديد سياستها على أساس الاعتبارات الانتخابية، أو على أساس مصالح السياسة المحلية الضيقة، واستمر بلدي معرضا للتهديد والحصار والتحرش؛ وإذا استمر استخدام الجوع لكسر إرادة أمة جريمتها الوحيدة هي رغبتها في أن تعيش بحرية واستقلال وأن تطبق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية في هذا العالم؛ وإذا استمر تجاهل المطالبة الدولية بوضع حد لهذه الجريمة الوحشية؛ فإن التاريخ سيدلل على أن كرامة الشعب أقوى من كل ما تملكه امبراطورية من قوة. فشرف الأمة، مهما كانت صغيرة، ليس مما يمكن محاصرته.

السيد وانغ جيجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن البند الذي ننظر فيه الآن يتعلق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد اعتمدت الجمعية العامة من قبل عددا من القرارات أكدت فيها من جديد على المعايير القائمة التي تنظم العلاقات الدولية مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحثت البلدان المعنية على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق. ومع ذلك، فإن مما يؤسف له، أن الولايات المتحدة، التي تجاهلت المطالب العادلة للمجتمع الدولي، تستمر، بل تكثف، الحصار والجزاءات التي فرضتها على كوبا طوال ما يزيد عن ٣٠ عاما. ولا يؤدي ذلك فحسب إلى إقامة صعوبات في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، وإلحاق أضرار كبيرة بالشعب الكوبي - ولا سيما صحة ورفاه النساء والأطفال في ذلك البلد - بل هو يؤثر أيضا على التجارة العادية والمبادلات الاقتصادية للعديد من البلدان مع كوبا، مما يضر إضرارا خطيرا بمصالحها المشروعة. ووفد الصين، مثله مثل العديد من الوفود الأخرى، لا يسعه سوى أن يعبر عن عميق قلقه وأسفه لهذه الحالة.

ومن حق الشعب في كل بلد أن يختار نظامه الاجتماعي وأسلوبه في التنمية في ضوء ظروفه الوطنية الخاصة. وهذا حق ينبغي أن يحترمه المجتمع الدولي.

والخلافات والمشاكل القائمة بين الدول ينبغي أن تسوى بالحوار والمفاوضات القائمة على مبدأ المساواة. أما اللجوء إلى حالات الحظر والحصار والجزاءات، وممارسة الضغط على الدول الأخرى ذات السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفي استخفاف بمصالحها وحقوقها المشروعة فأمر يعبر عن ممارسة سياسة الاعتماد على القوة. وهذا يشكل انتهاكا للمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، بدلا من أن يسهل تسوية النزاعات، فإنه يعمل على تكثيف التناقضات.

وندعو الولايات المتحدة إلى تغيير مسلكها في هذا الصدد، وذلك بالتخلي عن عادة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والتعدي على مصالحها، وبالعمل فورا على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ويجب بدلا من ذلك البدء بالحوار والمفاوضات التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية للمنازعات على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة.

السيد تيليو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ما برحت الجمعية العامة طيلة السنوات الأربع الماضية تطلب من جميع الدول الامتناع عن سن وتطبيق أي قوانين أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

ولسوء الحظ أن الحقائق الواقعة لا تزال مخالفة لذلك حتى الآن. وقد ذكر وزير خارجية بلادي، أنخل غوروريا، في بيانه أمام المناقشة العامة الأخيرة إننا:

> "ننظر بقلق متزايد إلى حقيقة أنه في الدعم المفترض تقديمه للحرية والديمقراطية، تتخذ إجراءات في الاتجاه المعاكس من خلال اعتماد قوانين في ميدان التجارة، أي عصب التقدم المعاصر، وهي قوانين تتخطى الحدود الإقليمية في نطاقها وتكون مخالفة بالكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الـ ١٣، الصفحة ١٦)

واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على فتوى اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المستنسخة في الوثيقة A/51/394، التي تحتوي على دراسة ونتائج قيمة عن ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون. فهي تخلص بصورة لا لبس فيها إلى أن الأساس الذي يقوم عليه هذا التشريع وتطبيقه لا يتفقان مع القانون الدولي.

إن المكسيك، تمشيا مع سياستها الخارجية وتمسكا منها بقيم القانون الدولي، لا تسن ولا تطبق أي أحكام تشريعية يتجاوز نطاقها حدودها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ما انفك بلدي يرفض استخدام التدابير القسرية كوسيلة ضغط في العلاقات الدولية.

وتكرر المكسيك، من منطلق الممارسة الكاملة لسيادتها، قرارها بإقامة علاقات تجارية وسياسية مع أي بلد تراه مناسبا. ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن قانون حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية المناقضة للقانون الدولي، قد دخل حيز النفاذ في بلادي اعتبارا من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وإننا إذ نحذو حذو بلدان أخرى قد اتخذنا هذا الإجراء التشريعي بقصد إبطال مفعول الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية للقوانين الصادرة عن دولة ثالثة.

وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك، من منطلق تقيدها الصارم بمبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، تؤكد من جديد أن كوبا وحدها هي التي يمكنها أن تحدد شكل نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك ممارسة منها لحقوقها الثابتة بوصفها دولة حرة وذات سيادة ومستقلة.

إن تطبيق تدابير انفرادية تتجاهل الرأي المعارض المتزايد لدى المجتمع الدولي لا يمكن أن يشكل أساسا صلبا للتعايش بسلام وأمن تحت حكم القانون. بل هو على النقيض من ذلك، يعكر مناخ التسامح والتفاهم الذي نرغب في أن نراه سائدا في العلاقات بين الدول.

ولا يمكن أن نظل غير عابئين بتزايد المشكلات الصحية والغذائية التي يواجهها الشعب الكوبي والمذكورة في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع.

إن المكسيك لا تزال مقتنعة بأنه لا بد من إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وفي البيان الذي أشرت إليه آنفا قال وزير خارجية المكسيك:

"لا يمكن تعزيز حقوق الإنسان عن طريق فرض الحصار أو العزل، ولا عن طريق تطبيق جزاءات على الغير. فالحوار، والانخراط في محافل متعددة الأطراف، والتجارة، والاستثمار، وتبادل المعلومات والأشخاص، أمور برهنت دائما أنها أفضل سبيل لنشر القيم التي نتشاطرها جميعا". (المرجع نفسه، ص ١٦)

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لبناء الجسور.

بالنظر إلى كل الأسباب التي ذكرتها آنفا سوف يصوت وفد المكسيك لصالح مشروع القرار قيد النظر.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مما يحز في النفس أن يصبح لزاما على جمعيتنا هذا العام مرة أخرى - بل في الواقع، للمرة الخامسة - أن تبحث مسألة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". فلا يزال هذا الحصار يشتد، بل أصبحت ترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات التجارية الدولية. وبالنظر إلى العلاقة المتعسرة بين هذين البلدين فإن هذه القضية تعد، بلا شك، قضية شائكة وبالغة التعقيد. ومع ذلك، من المهم أن نفهم أن العالم لا يمكنه أن يظل يشهد إلى ما لا نهاية حالة يظل يعاني فيها شعب بأكمله، وهو شعب عانى الكثير جدا بالفعل، من هذا الحصار. ونطلب من المجتمع الدولي قاطبة أن يبذل قصارى جهده للمساعدة في إيجاد حل لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

إن هذا الحصار الذي مضى على بدئه أكثر من ٣٠ عاما ليس له ما يبرره. فهو يقوض سيادة الدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة، ومن الواضح أنه لا يتماشى مع هذا العصر الجديد الذي يحتل فيه التعاون الاقتصادي الدولي مكان الصدارة. وبدلا من تلمس السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة البلدان النامية لتصبح جزءا من الاقتصاد العالمي المتحرر والشامل نجد أنفسنا مضطرين هنا إلى مناقشة حصار اقتصادي تفرضه دولة متقدمة النمو على بلد نام.

وهذه ممارسة أليمة، ليست في التحليل النهائي، في صالح أي طرف. ويرى وفدنا، أنه قد آن الأوان لإنهاء هذا النوع من الممارسات وإيجاد حل مقبول للبلدين. ولن يدخر وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسعا من أجل الإسهام على نحو إيجابي في هذه المحاولة النبيلة لحل المشكلة.

ويطمح الشعب الكوبي، شأنه شأن جميع شعوب العالم الأخرى، الى العيش في سلم، والتمتع بالتالي بمزايا التعاون الدولي الاقتصادي والتجاري. ولا نعتقد أنه يجب معاقبة شعب - بل شعب بأكمله - الى ما لا نهاية ولأسباب لا يمكن تبريرها أو لأسباب غير واضحة. وليس من العدالة أن يظل الشعب الكوبي يتحمل العيش تحت هذا الحصار وأن يواجه مثل هذه الحالة الصعبة.

ولكل هذه الأسباب، نناشد كلا الطرفين - جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية - أن يُحسِنا تقدير الأمور وأن يجريا مفاوضات جادة بغية حل مشاكلهما في أسرع وقت ممكن. وسوف يسهم هذا في الحفاظ على السلم واستعادة الثقة بين شعوب هذه المنطقة وشعوب العالم.

السيدة راميريز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ سنة واحدة، عندما كنا ننظر في هذا البند، رددت وفود عديدة النداء الوارد في القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد أعربنا أيضا عن انشغالنا لوجود تدابير قيد النظر آنذاك من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة.

واليوم، نحن لا نأسف فحسب لأن هذا النداء، الذي دأبت الجمعية العامة على توجيهه على مدى عدة سنوات، لم يستجب له، وانما أيضا لأن النظر جار في أمر تمديد الاجراءات التي تستهدف تعويق حق كوبا المشروع في التجارة الحرة وفي إدارة علاقاتها الاقتصادية على نحو يتمشى مع سيادتها، الى أمم أخرى. ونتيجة لهذا، فإن موقف المجتمع الدولي اليوم لم يعد مجرد التضامن مع إحدى الأمم، ولكنه تحول الى انزعاج واسع النطاق إزاء سلوك فيه مساس بأعضاء النظام الاقتصادي الدولي، الذي أصبح في هذه الحقبة من العولمة يضم جميع البلدان.

لقد كان بلدي دوما صامدا في رفضه لأي إجراء أو أحكام تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما نعتقد أنه في الوقت الذي يعتبر فيه الوصول الى السوق الدولية أمرا بالغ الحيوية لفرص تنمية الشعوب، من الضروري أن تتمسك جميع الأمم، ولا سيما الأمم التي

تتلقى أعظم مزايا العولمة، بمبدأي حرية الملاحة والتجارة الدوليين.

ولهذا السبب، لا يمكننا إلا أن نرفض إجراءات مثل تلك الواردة في التشريع المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون. ونعتبر أن سن أي أحكام تستهدف ممارسة الضغط على دول أخرى، ولا سيما الدول النامية، أو تحاول تطبيق قواعد القانون المحلي في أراضي خارجة عن حدود البلاد، أمر لا يتناقض فحسب مع القانون الدولي ولكنه يشكل أيضا جزءا من جيل جديد من الأفعال الصادرة بصورة انفرادية والتي تعتبر من أشد الاتجاهات إزعاجا على المسرح العالمي اليوم. فهذه الأفعال تصدر بهدي من المصالح السياسية المحلية ولهذا تقحم عناصر لا تنسجم مع الهدف العام المتمثل في إيجاد إطار للعلاقات بين الدول يكون بناءً بدرجة أكبر من ذي قبل.

وينبغي أن تكون الأفعال التي تقوم بها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة منسجمة مع مبادئ الميثاق وأن تتخذ من خلال الحوار الذي هو الآلية السليمة لحل الخلافات فيما بين الدول. فالاحترام الصارم للقانون الدولي هو وحده الذي يتيح بلوغ المثل المشتركة للمجتمع الدولي بطريقة مشروعة.

وتولي حركة عدم الانحياز أهمية كبرى لمسألة الأعمال الإنفرادية وترفضها بالتأكيد. ولهذا السبب، أعربت عن تأييدها في بيانات عديدة للمبادئ الواردة في القرارات المعتمدة من جانب الجمعية العامة في الدورات السابقة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أكد من جديد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز موقف الحركة بشأن هذه المسألة وينص إعلان كرتاخينا على ما يلي:

"ناشد رؤساء الدول أو الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا للتدابير الاقتصادية والتجارية والمالية وللخطوات المتخذة ضد كوبا، إذ أنها بالاضافة الى كونها متخذة من جانب واحد ومنافية لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وكذلك لمبدأ حسن الجوار - تسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية هائلة. وناشدوا الولايات المتحدة الأمريكية أن تسوي علاقاتها مع كوبا بالمفاوضات القائمة على المساواة والاحترام المتبادل، وطالبوا بالامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩. وأعربوا عن القلق العميق من جراء التشريع الجديد المقدم الى كونغرس الولايات، المتحدة والذي من شأنه تكثيف الحصار المفروض على كوبا وتوسيع نطاق تأثيره ليمتد خارج حدودها".(A/50/752، الفقرة ١٨٣)

ويواصل الإعلان:

"وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استمرار بعض البلدان، انطلاقا من وضعها المسيطر في الاقتصاد العالمي، في تكثيف عملية اتخاذ تدابير قسرية ضد البلدان النامية، تتعارض بوضوح مع القانون الدولي مثل فرض القيود التجارية، والحصار والحظر وتجميد الأصول بغرض منع هذه البلدان من ممارسة حقها في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بصورة كاملة وفي توسيع تجارتها الدولية بحرية. واعتبرت هذه التدابير غير مقبولة ودعت الى وقفها فورا". (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣٧)

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مابيلانغان (الفلبين).

إن رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في مجموعة ريو الذين اجتمعوا مؤخرا في كوتشابامبا ببوليفيا، أصدروا من جهتهم الإعلان التالي المتعلق بهذه المسألة:

"نرفض كل ما يعتزم القيام به من فرض جزاءات من جانب واحد وذات طابع يتجاوز حدود الولاية الإقليمية لدى تطبيق القانون الداخلي لأحد البلدان، لأن هذا يناقض القواعد التي تحكم التعايش بين الدول ويتجاهل المبدأ الأساسي وهو احترام السيادة، فضلا عن تشكيله انتهاكا للقانون الدولي.

"ونؤكد مجددا، لهذا السبب، رفضنا القوي لما يطلق عليه قانون هيلمز - بيرتون، وبناء عليه نؤكد أهمية الرأي الصادر بالإجماع عن اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية

والذي نتمسك به ومفاده أن أسس القانون المذكور وتطبيقه النهائي لا يجريان وفقا للقانون الدولي". (A/51/375، المرفق، ص ٤)

ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن قلقه إزاء الآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على هذه التدابير بالنسبة للشعب الكوبي. كما أن الآثار المترتبة على هذه التدابير من حيث قدرة كوبا على حل مشكلة ديونها الخارجية، وعموما في إحراز تقدم نحو تحقيق اقتصاد يكون أكثر انفتاحا وازدهارا، هي أيضا آثار تدعو الى قلق خاص.

لذلك أود أن أعرب عن تأييد كولومبيا لمشروع القرار المعروض علينا، ارتكازا على التزامنا بمبدأ احترام القانون الدولي، وبالمساعدة على تشجيع التجارة الدولية الأكثر حرية والمتصفة بمزيد من الحيوية والشفافية، على نحو يسمح للبلدان النامية بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومثلما ذكرنا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة لدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، فإن ممارسة التجارة الحرة والتمتع بالفرص التي تتيحها يمكن أن يساعدا على وضع حد للكثير من الامتيازات.

لذلك نؤكد مجددا مناشدتنا أن يكون إجراء الحوار والتفاوض هما الأداتان المستعملتان في حل الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة وكوبا.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/355 المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والمتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ويتضمن التقرير الذي تنظر فيه الجمعية العامة الآن، على غرار السنوات السابقة، ردودا من الحكومات والأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال. ويرى وفد بلدي أنه ليس من قبيل الصدفة أن جميع الردود الـ ٥٩ التي وردت من الحكومات والتقارير الأخرى التي وردت من الأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة تتطابق تطابقا كاملا مع مضمون قرار الجمعية العامة ذي الصلة ١٠/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وكما تعلم الجمعية، فإن القرار ١٠/٥٠ قد أبرز للسنة الرابعة على التوالي ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وبذلك فإن الدول الأعضاء أكدت مجددا، باتخاذ ذلك القرار، التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة، ومبادئ ومعايير القانون الدولي بصفة خاصة. ونذكر أيضا بأن قرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٩/٤٩ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ قد أكدت جميعها ضرورة إنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اتخاذ القرارات التي أشار إليها وفد بلدي أعلاه، وهي القرارات التي تذكرون أنها اتخذت بأغلبية ساحقة، لم يُحرز تقدم نحو إنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وهذه الحالة مدعاة لقلق وفدي البالغ.

ووفد بلدي يساوره القلق البالغ كذلك إزاء إصدار الولايات المتحدة الأمريكية لقانون هيلمز - بيرتون مؤخرا وإزاء تطبيقه، وهو القانون الذي يمس بتجاوزه حدود الولاية الإقليمية للولايات المتحدة سيادة الدول الأخرى دون اعتبار لمصالحها الوطنية. ولا شك أن قانون هيلمز ـ بيرتون يرمي الى تعزيز الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا وتدويله، وهو الحصار الذي دخل حيز النفاذ منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وهذه الممارسة تنطوي حسب جميع المعايير، على تطرف نسبي، وهي في الحقيقة مناقضة لمبادئ القانون والتفاهم الدوليين، حيث أنها تؤسس وتبرر تجاوز سلطة الدولة القانونية لحدودها وامتدادها الى دولة أخرى.

ولا يؤثر قانون هيلمز - بيرتون في كوبا فحسب. فهو يفرض جزاءات من مختلف الأنواع على البلدان التي تتاجر مع كوبا و/أو تستثمر فيها. وبكل انصاف، فإن هذه المحاولة من جانب دولة لحمل مواطنين في دولة ثالثة على أن يطيعوا قانونا لم تصدره دولتهم هي محاولة تنطوي على انتهاك تام لمبادئ ومعايير القانون الدولي وما ينادي به. ويرى وفد بلدي أن ذلك القانون الذي قوبل بالرفض على نطاق عالمي، لا يساعد على تهيئة الظروف التي يمكن أن تفضي الى التخفيف من حدة التوترات القائمة بين البلدين، فهو، على العكس تماما، يسهم في زيادة الحالة سوءا.

وتتمتع تنزانيا بعلاقات ودية جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا كلتيهما، وهي لا تزال تأمل في أن تحل الخلافات القائمة بين البلدين المتجاورين بطريقة سلمية من خلال إجراء مفاوضات ثنائية، مثلما حدث في الماضي.

وإزاء هذه الخلفية، تؤيد تنزانيا مشروع القرار المعروض على الجمعية وستصوت لصالحه.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تجتمع الجمعية للسنة الخامسة على التوالي للنظر في البند المعروض علينا. وهذه هي السنة الخامسة أيضا التي تهيب فيها حكومة كوبا بالمجتمع الدولي أن يساعدها في إنهاء هذا الحصار البغيض، الذي قصد منه خنق اقتصادها. ويزعج وفدي أن يرى أنه ليس أمامنا اليوم حلول نقدمها لشعب كوبا، وإنما نحن هنا اليوم للبت في مشروع القرار نفسه مرة أخرى.

وقد دعا وفدي في مناسبات عديدة الى إنهاء هذا الحصار الذي يشل اقتصاد كوبا والذي - كما سمع الأعضاء من أمين مجلس وزراء كوبا - يعرض للخطر بقسوة حياة أبرياء كثيرين، بما فيهم الأطفال والمرضى والمسنون، الذين يتكبدون عناء يفوق الوصف. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه، التي يجري الحض فيها على التقيد بالمعايير الأساسية للقانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول ذات السيادة والمستقلة، أليس من المفارقة أننا نتصدى الآن لخرق لمعيار هو أبسط هذه المعايير كلها؟

وما صار مدعاة لقلق أشد في السنوات الأخيرة هو أن طابع وتأثير الحصار أصبحا يتجاوزان حدود الدولة التي تفرضه. فهناك بلد قوي يواصل سن تشريعات هي أقرب ما تكون الى التدخل في حرية التجارة والملاحة الدوليتين للدول ذات السيادة. ومن الخطأ أن تنتحل دولة عضو لنفسها دور الشرطي الدولي بقيامها بأعمال تدخل في مسؤولية الأمم المتحدة. وحيث أن الأمم المتحدة لم تر من المناسب أو الضروري اتخاذ إجراء من هذا القبيل ضد كوبا، فإنه ينبغي أن يكون بوسع جميع البلدان أن تتمتع تمتعا كاملا بعقد صفقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا. ولعل في وقوف بلد واحد بمفرده وبمعزل عن بقية العالم في هذه المسألة ما يشير إشارة واضحة الى أن المجتمع الدولي لم يعد يطيق هذا النوع من التدخل.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ليس من حق أي بلد أن يفرض كل حكم معينا على شعب ما. ولهذا الشعب الحق الديمقراطي في أن يختار شكل حكمه بنفسه. ونحن، شأننا شأن سائر دول أعضاء حركة عدم الانحياز، نسترشد بإعلان الحركة الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي وجه دعوة إلى المجتمع الدولي فحواها أن:

> "على المجتمع الدولي أن يقاوم جميع الطرائق الجديدة للتدخل والقسر الاقتصادي، وغيرها من التدابير التي لها طابع يتجاوز حدود الدولة التي تتخذها".

وفي ضوء هذه التطورات أيضا، يراود وفدي أمل صادق أن يحل حوار بناء محل العداء القائم بين هذين البلدين، وذلك بروح الانفتاح للحوار التي ظهرت بعد الحرب الباردة.

وسيقف وفدي موقفه الثابت بالتصويت مؤيداً لمشروع القرار.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يؤيد وفدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ومنذ عام ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". والقرار ١٠/٥٠، من بين قرارات أخرى، يكرر هذه الدعوة. ولذلك، يلاحظ وفدي بقلق صدور قانون آخر، هو قانون هيلمز - بيرتون، الذي لا يقتصر على تعزيز الحظر القائم فقط، وإنما يعطيه طابعاً دولياً. ونحن نشعر بخيبة أمل لأنه لم يتخذ ولو تدبير واحد لاختراق جدار الحرمان والعزلة الذي ما فتئ يحيط بكوبا منذ مدة طويلة.

إن قانون هيلمز - بريتون فيه انتهاك صارخ لسيادة الدول وانتهاك خطير لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة، كما أنه ينتهك أحكام نظام التجارة الدولية. ولا يمكن أن يكون له مكان في النظام الاقتصادي المعولم والمتحرر بصورة متزايدة.

فضلا عن ذلك، فإن الاستجابات الواسعة النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ١٠/٥٠، المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والواردة

في الوثيقة A/51/355، تؤكد، في جملة أمور، عدم سلامة تطبيق أي تدابير لها آثار تتجاوز حدود الدولة التي تصدرها. ويكفي القول أيضا أن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، اللتين تفخر ناميبيا بعضويتهما، قد رفضتا قانون هيلمز - بريتون.

فقانون هيلمز - بريتون، من بين أمور أخرى، يعاقب شركات بلدان ثالثة، ومدراءها وأسرهم، على الاتجار بممتلكات مؤممة للولايات المتحدة. وينص القانون على امتناع الولايات المتحدة عن دفع مساهماتها إلى المؤسسات المالية الدولية التي تقدم المساعدة إلى كوبا، ويجازي الحكومات حسب نوع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كوبا. فضلا عن ذلك، فإن أهداف بعض الأحكام موجهة بصورة مباشرة ضد الاستثمار الأجنبي في كوبا، التي أخذت تشهد بوادر ايجابية نتيجة لإصلاح سياستها بهدف اجتذات رأس المال الأجنبي إلى كوبا.

ويطلب قانون هيلمز - بريتون تقريرا سنويا يصف جميع المساعدات الثنائية التي تقدمها البلدان الأخرى إلى كوبا، بما فيها المساعدة الإنسانية؛ وديون كوبا لبلدان ثالثة، والمبالغ التي يجري تبادلها أو الإعفاء منها أو تخفيضها؛ ويحدد من هم شركاء كوبا في التجارة؛ ويورد بيانا بالمشاريع المشتركة التي أتمها أو يقوم بدراستها أجانب أو شركات أعمال تجارية أجنبية.

وكيف نرحب بالفرص التي تتيحها منظمة التجارة العالمية التي تأسست مؤخرا بينما نحن نحد من حرية التجارة؟

ولا يمكن أن نبالغ في وصف الآثار السيئة التي تعود على سكان كوبا. ونلاحظ بقلق الاستجابة الواردة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمبينة في الوثيقة (A/51/355). وذلك أن المستويات العالية من التعليم والصحة التي كان يحظى بها الأطفال والنساء والمجتمعات المحلية أصبحت تتعرض للخطر من جراء نقص المواد الطبية وغيرها من المواد المتصلة بها. ومع ذلك، فإننا نثني على كوبا حكومة وشعبا لأنها، على الرغم من الحصار، لا تزال تحافظ على أقل معدل لوفيات الأطفال الرضع في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أي ٨ في كل ١٠٠٠ ولادة حية. فما هو يا ترى المعدل الأعلى الذي سيتسنى تحقيقه عندما يرفع الحصار في نهاية المطاف؟

وفي هذا السياق، نرحب بمحاولات منظومة الأمم المتحدة وجهودها الرامية إلى تقليل الآثار الضارة لهذا الحصار الذي طال أمده من خلال أمور منها التقليل من عزلة كوبا الناتجة عن الحصار، ومساندة تدعيم القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والأمن الغذائي والماء والمرافق الصحية. وبالتالي، تأمل ناميبيا أن يسهم في تقديم هذه الخدمات مؤتمر المانحين المنعقد في هافانا لتعبئة الدعم لقطاع الماء والمرافق الصحية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى دعم أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ومما يستوجب الثناء أن كوبا، رغم الحصار، مدت يد الصداقة والتضامن إلى الآخرين ممن هم في حالة عوز شديد. ونشير هنا إلى المساعدة التي تلقيناها من حكومة كوبا أثناء السنوات الصعبة التي كافحنا فيها في سبيل تقرير المصير والاستقلال الوطني. واليوم، لدينا مئات الأطباء والمهندسين والمهنيين الآخرين الذين تعلموا وتدربوا في كوبا والذين يساهمون معنا بنجاح في عملية التعمير الوطني.

وما فتئت ناميبيا تكرر من هذا المنبر ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وقد قال الأونرابل ثيوبن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، أنه مما سر ناميبيا إلى حد كبير جدا أنه قد تم إبرام اتفاق بين حكومة جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسائل الهجرة. وقد راودنا الأمل عندئذ في أن يكون التوقيع على ذلك الاتفاق إيذانا ببدء مفاوضات جدية لحسم كل نواحي النزاع الذي طال أمده بينهما لصالح السلام والتجارة والتنمية وحسن الجوار. ومنذ ذلك الحين، كررت ناميبيا نفس هذا النداء. وغني عن القول إن قانون هيلمز - بيرتون أحبط آمالنا.

وتتمتع ناميبيا بعلاقات صداقة ممتازة مع كل من البلدين. وبهذه الروح سنواصل الدعوة إلى التقارب بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق ستصوت ناميبيا لصالح مشروع القرار (A/51/L.15).

وإذ نقف على أعتاب ألفية جديدة، يصبح من المحتم إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وكما تعهدنا أثناء الاحتفال

بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي أنشئت باسمها. يجب علينا كذلك أن نكفل ألا نترك أحدا ضحية للمعاناة والحرمان المتعمدين. وجميعنا مدينون بضمان طفولة سعيدة لأطفال كوبا. ورفع الحصار هو الذي سيتيح ذلك، فليرفع من أجلهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي. ما لم أسمع اعتراضا، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تسجل امتنانها لإتاحة هذه الفرصة لها لكي تعرب مرة أخرى عن رأيها القائل بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وجنوب أفريقيا دولة مستقلة ذات سيادة، وقد أقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية على هذا الأساس مع كثير من البلدان، بما فيها كوبا، منذ عام ١٩٩٤. ولهذا، فمن الطبيعي للأوساط التجارية في جنوب أفريقيا، مثلها مثل الأوساط التجارية في البلدان الأخرى بالعالم، أن تنمي التجارة والمشاريع التجارية المشتركة مع كوبا.

والحصار الاقتصادي المفروض على كوبا هو نتيجة من نتائج الحرب الباردة، وهو تذكير مؤلم بالمعاناة المستمرة للرجال والنساء والأطفال من جراء هذه السياسة. وفي أعقاب عصر الحرب الباردة، يتعين على الدول الأعضاء أن تسعى إلى استخدام طاقاتها في تشجيع وتعزيز سياسات حسن الجوار والاشتراك بحرية ودون عائق في الاقتصاد العالمي.

وجنوب أفريقيا ملتزمة بالمبادئ التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة، وهي تتمسك، ضمن مبادئ أخرى بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وحفاظا وصيانة لعلاقات الصداقة وللعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تقيمها جنوب أفريقيا مع كوبا، فإننا لا نود أن نتقبل أو نتمشى مع أي قوانين أو لوائح أو تدابير تؤثر على سيادة الدول الأخرى، أو على المصالح المشروعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين لاختصاصها القضائي، أو على حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، تعارض جنوب أفريقيا تطبيق القوانين الوطنية خارج حدود أية دولة ذات سيادة.

وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن قلقها إزاء التدابير الإضافية التي ترمي إلى تقوية الحصار وتوسيعه، ليس على كوبا فحسب، بل على دول ثالثة وعلى مواطنيها الذين يتعاملون - أو ينوون التعامل - تجاريا مع كوبا. ونرى أن التدابير من قبيل قانون هيلمز. بيرتون لا تتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة فحسب، بل هي تنتهك أيضا قواعد نظام التجارة المتعددة الأطراف.

وأخيرا، تأمل جنوب أفريقيا في أن تؤدي عملية حوار ودي وصريح وبناء بين الأطراف ذات الصلة. إلى رفع هذا الأثر البالي المتخلف من عصر الحرب الباردة من جدول أعمال الجمعية العامة في الوقت المناسب.

السيدة دوزانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يعرض على الجمعية العامة البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" لتنظر فيه.

وقد ذكّر نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جامايكا، الأونرابل سيمور مولينغز، في بيانه أثناء المناقشة العامة الأخيرة، بالتزام بلدان منطقة الكاريبي بالحفاظ على مناخ خال من التوتر والمجابهة في منطقتنا. ثم أضاف قائلا:

> "ونحن نسعى إلى تطبيع العلاقات، مما سيخفف من جور الغموض وأخطار المجابهة في المنطقة. ونسعى إلى تحقيق هذا في جو من احترام الحقوق السيادية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونرفض تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي لا يتمشى مع القانون الدولي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٧، ص ١٠٥)

وفي هذا الصدد، مازال الأمل يراود جامايكا في أن تهتدي الأطراف المعنية مباشرة إلى الطريق المؤدي إلى

حل المشاكل التي يسعى مشروع القرار المعروض علينا إلى معالجتها. وعليه، ستصوت جامايكا تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.15.

السيد فام كوانغ فين (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى هذا العام - وللسنة الخامسة على التوالي - تنظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

في جوهر بحث هذا البند بين بنود جدول الأعمال تكمن مسألة تتعلق بالمبدأ، وهي نصرة المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين أهم هذه المبادئ التي تسترشد بها هذه المنظمة والتي تنظم العلاقات الدولية، مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهكذا يكون لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، وعلى قدم المساواة، الحق الطبيعي في تقرير المصير والاستقلال، وحرية اختيار طريق تنميتها، وتقرير مستقبلها ومصيرها.

وفي العام الماضي، أعادت الجمعية العامة بقرارها ١٠/٥٠ تأكيدها مرة أخرى على هذه المبادئ الأساسية، كما فعلت في القرارات السابقة التي اتخذتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ورفضت الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر والمشدد المفروض على كوبا. وأعربت عن قلقها من طبيعة هذا الحصار الذي يمد تطبيق القوانين والأنظمة الوطنية إلى خارج الحدود الوطنية، ويمس بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، ويمس أيضا بحرية التجارة والملاحة.

وتم الإعراب على مستوى العالم عن التضامن والتعاطف مع كوبا والشعب الكوبي اللذين يمران بمحن عصيبة نتيجة للحصار.

إن بحث هذا البند من جدول الأعمال لا يتعلق فقط بالقضية قيد النظر. فبالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يكتسي رفض الحصار مغزى دوليا ومرمى أوسع. فالرسالة الواضحة هنا هي أن هذا النوع من الحصار لا يجوز أبدا السماح بفرضه على أية دولة، لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقد أبدي القلق العميق لأن هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لم يستمر فحسب، على الرغم من مطالبة العالم قاطبة بإنهائه، بل إنه أخذ يتعزز ويتسع نطاقا بعد سن قانون هيلمز - بيرتون في آذار/مارس من هذا العام. بالتدابير المشددة المترتبة على هذا القانون قد تسببت في تكبيد الشعب الكوبي صعوبات إضافية في حياته اليومية وفي تنميته الاقتصادية، وسعت إلى عرقلة العلاقات التجارية الطبيعية للبلدان الأخرى مع كوبا. وقد أعربت بلدان كثيرة، من بينها فييت نام، عن آرائها بشأن هذه المسألة في استجابتها للقرار ١٠/٥٠، وهي واردة في تقرير الأمين العام (A/51/355 و Add.1).

وتتشاطر فييت نام الاقتناع بأن القوانين والأنظمة التي تتجاوز الحدود الوطنية لا تتنافى فحسب مع مبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول، بل أنها أيضا تؤثر سلبا على حرية التجارة والملاحة، وتطوير علاقات طيبة فيما بين الدول من أجل التعاون والتنمية على أساس المساواة في السيادة وعدم التمييز.

ونحن نشارك في المناداة بوضع حد فوري للحصار المفروض على كوبا منذ زمن طويل. ومازلنا نؤمن بضرورة تسوية الخلافات والمنازعات بين البلدان بالحوار والمفاوضات. ونقدر المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة إلى الشعب الكوبي، وندعو إلى مواصلتها. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا البند، وإدراج توصيات بهذا المعنى في التقرير المقبل للأمين العام.

كما نعرب للشعب الكوبي عن تعاطفنا معه، ونعيد التأكيد مرة أخرى على تضامننا. لقد قدمنا، وسنواصل تقديم، دعمنا لهذا البلد وشعبه في قضيتهما المتعلقة بالتنمية الوطنية، وفي عملية بناء بلد مزدهر.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحق لشعوب نصف الكرة الغربي أن تفخر بأن منطقتنا كلها تقريبا تتألف من مجتمعات حرة تنبثق فيها سلطة الحكم من الشعب، وليس من القسر أو فوهة البندقية. فمن أصل ٣٥ دولة، توجد في ٣٤ منها حكومات تحكم وفقا لمبادئ الديمقراطية المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة والمذكورة بالتفصيل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إلا أن هناك دولة واحدة - هي كوبا - يحكمها نظام مازال يتشبث بعادات دكتاتورية فقدت مصداقيتها وفات أوانها، متجاهلا آمال شعبه ومجرى التاريخ ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وكوبا بعرضها هذا القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنما تتلاعب بشواغل البلدان في كل أنحاء العالم، سعيا إلى مؤازرة سياساتها المشينة القائمة على التعصب والقمع.

والولايات المتحدة - شأنها شأن أي دولة - لها الحق في اختيار من تتاجر معه، وفي حماية حقوق ملكية مواطنيها، والسعي لتحقيق مصالحها الوطنية. والنظام الكوبي يحجب عن مواطنيه الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ولهذا استحق إدانة هذه الهيئة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتصديا لهذه الشواغل أوضح أن حكومة بلدي لاتزال تؤمن إيمانا شديدا بأن الحصار يمثل أداة ضغط هامة لإحداث تغيير سلمي في كوبا. وفضلا عن ذلك، فإن سياستنا تجاه كوبا تنطوي أيضا على العنصر الهام المتمثل في تقديم الدعم المباشر للشعب الكوبي. وهذا الجهد يستهدف دعم منظمات حقوق الإنسان الكوبية، والمنظمات الأخرى غير الحكومية التي تعمل من أجل تحسين مستوى معيشة الكوبيين العاديين.

وبوسعنا أن نسمح، بل نحن نسمح فعلا، بالسفر إلى كوبا لأغراض البحث وجمع الأخبار وللأغراض الثقافية والتعليمية والدينية وأغراض حقوق الإنسان. كما أذنت الولايات المتحدة بتقديم ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية إلى كوبا على مدى السنوات الأربع الماضية، ويمكنني أن أؤكد لكم أننا سنواصل جهودنا من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب الكوبي.

إن حكومة بلدي ملتزمة باتباع نهج متعدد الأطراف لتعزيز الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في كوبا. وهذا الجهد ينبغي أن يكون محور مناقشاتنا، وليس هذا النظر السنوي الأجوف والعقيم في هذا البند الذي يثير المجابهة ويفتقر إلى أي أساس. فلنصر إذن، بدلا من ذلك، على ضرورة إجراء تغيير ديمقراطي سلمي في كوبا الآن، فهذا هو الجهد اللائق بهذه القاعة.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): لأكثر من ثلاثين عاما تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا. ومنذ أن أدرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة وأعربت الدول الأعضاء عن مواقفها بشأنه، تعشم الكثيرون أن تستجيب الولايات المتحدة للنداءات المتكررة، وترفع حصارها عن الشعب الكوبي، لكن الرد جاء مخالفا تماما فلم تقتصر الحالة على تجاهل ما دعت إليه الجمعية العامة ضمن قرارات متتالية، ولكن تم التمادي في تشديد هذا الحصار، ووسع نطاقه حتى وصلت آثاره إلى سيادة دول أخرى لها علاقات اقتصادية مع كوبا، الأمر الذي يوضح مدى الاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي، كما عبر عنها بموجب قرارات عديدة آخرها القرار ١٠/٥٠، ويؤكد أيضا على مدى الإصرار على التوجه الرامي إلى إملاء أنماط معينة من السلوك على بلدان العالم، وتحديد نوع العلاقات التي يتعين عليها إقامتها مع بعضها البعض.

لقد ظلت مجموعة التشريعات الاقتصادية الفردية المناهضة لكوبا تؤثر سلبا على جهود الشعب الكوبي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد نجم عن الحصار ارتفاع أسعار المواد الضرورية، ونقص في الأدوية، والحد من الحصول على المواد اللازمة لصنع المنتجات الطبية، وحرمان الاستفادة من التقدم التقني والتطور العلمي. والممارسات التي نجم عنها كل ذلك لا يمكن وصفها بأنها مجرد انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ولكنها دليل آخر يدحض الادعاءات بالدفاع عن حرية التجارة، واحترام مبادئ القانون الدولي، والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول، ويؤكد حقيقة النهج القائم على محاصرة الشعوب وتجويعها، وممارسة السلوك الذي ينطوي على تجاوز الحدود الوطنية من خلال فرض جزاءات على أشخاص وشركات تابعين لدول أخرى، ومنعهم من التعامل مع كوبا.

لقد عبرت غالبية أعضاء المجتمع الدولي عن موقفها إزاء الحصار الاقتصادي على كوبا. ومن دواعي الأسف أن هذا الحصار، الذي انتقده الرأي العام العالمي على نحو متزايد، زاد تشديده. فقد تحول مشروع قانون هيلمز - برتون الذي سن في العام الماضي إلى قانون نافذ فرضت بموجبه جزاءات متنوعة على البلدان التي قررت من منطلق سيادتها التعاون مع كوبا أو الاستثمار فيها. وقد دفعت الولايات المتحدة بحجج كثيرة لتبرر حصارها والمضي في تشديده، ومنها أن كوبا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذه حجة ليست واهية فحسب بل تخالف الواقع وتتناقض مع المنطق. والحقيقة هي أن الممارسات الأمريكية نحو كوبا لا يمكن تفسيرها إلا بأنها

تدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد وخنق شعبه اقتصاديا ومحاولة لتقويض العلاقات الكوبية مع الدول الأخرى.

إن اتخاذ الحصار وسيلة لحل الخلافات بين الدول نهج رفضه المجتمع الدولي، على مستويات عديدة وفي محافل كثيرة. ورغم ذلك فإن هذا الأسلوب الذي تصر الولايات المتحدة على انتهاجه في تعاملها مع كوبا تمارسه أيضا مع دول أخرى، ومن بينها بلادي التي فرضت عليها، منذ ما يزيد على عقد من الزمن، عقوبات فردية أمريكية شملت تجميد الأموال، وحرمان الطلبة الليبيين من الدراسة العليا في الجامعات الأمريكية، ومنع الشركات الأمريكية من التعامل مع ليبيا. والحجة التي تم الدفع بها هي أن ليبيا تهدد الأمن القومي الأمريكي، وهذا ادعاء باطل إلى جانب أنه مضحك، فليبيا لم تجمد أموال الولايات المتحدة أو تحاصر سواحلها، وليبيا لم تضرب مدنها بالطائرات أو تحك المؤامرات ضد حكومتها، ليبيا لم تسلك أي مسلك من شأنه أن يعرض سلامة أي كان للخطر، فما بالك بأقوى دولة في العالم وهي دولة تبعد عن ليبيا آلاف الأميال. ليس هناك من تفسير لهذا الموقف إلا معاقبة الشعب الليبي الذي رفض سياسة الهيمنة ومحاولات التركيع، وقرر أن يعيش حرا فوق أرضه وتحت الشمس.

إن العقوبات ليست هي الوسيلة ولن تكون النهج لحل الخلافات بين الدول. واللجوء إليها من شأنه فقط أن يزيد من معاناة الأطفال والنساء والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة في أي مجتمع، سواء كان في ليبيا أو في كوبا أو في غيرهما من الدول التي فرضت عليها هذه العقوبات. والبديل وضعه المجتمع الدولي، وهو أسلوب التسوية السلمية على أساس الحوار والمفاوضات، وهذا الأسلوب ما فتئت الجماهيرية تدعو إليه لتسوية خلافها مع الولايات المتحدة، كما ما فتئت الحكومة الكوبية تحث على اللجوء إليه لحل ما بينها وبين الولايات المتحدة من خلافات، لأنه لا من مصلحة ليبيا، ولا من مصلحة كوبا، ولا أية دولة من الدول النامية، معاداة الولايات المتحدة لمجرد المعاداة. وكل ما تطلبه هذه الدول هو تسوية المشاكل بالطرق السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المواثيق والأعراف الدولية. والآن فإنه يحدونا الأمل في أن تتجاوب الولايات المتحدة مع هذه الرغبة وتسوي خلافاتها مع ليبيا وكوبا وغيرهما من الدول عن طريق الحوار، لأن هذا هو الأسلوب الأمثل لحل المشاكل بالإضافة إلى أنه الحل الذي يخدم مصالح كافة الشعوب سواء شعب الولايات المتحدة أو الشعب الكوبي أو الليبي أو غيره من الشعوب، إلى جانب أنه أحد السبل لدعم المساعي الرامية إلى تقوية أسس تعاون دولي بناء ومن شأنه النهوض بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وتعزيز روح الثقة لدى الأمم وإشاعة الطمأنينة لدى كافة الشعوب.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات الماضية أعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ٣٠ عاما، والذي لا يزال يُنزل الأذى بشعب كوبا. ومن المزعج بنفس القدر أنه بعد أن اتخذت الجمعية العامة في أربع دورات متعاقبة قرارات تطالب بإنهاء هذا الحصار، تقوم الولايات المتحدة بتشديد قانون توريسللي الذي اعتمدته في عام ١٩٩٢ بقانون هيلمز - بيرتون الذي له آثار تدميرية أشد على شعب كوبا البريء. إن تقرير الأمين العام A/51/355 يبين الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحصار المفروض على كوبا - وبصفة خاصة على فئتين من الفئات الأضعف هما فئتا الأطفال والمسنين - بما في ذلك آثاره على الامدادات في الأدوية والأغذية والمنتجات ذات الصلة.

واتساقا مع مبادئ الميثاق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ترى غانا أن لشعب كوبا الحق السيادي في أن يقرر نظام حكمه ونمط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يتبعه. وخلافا لما يدعيه خصوم كوبا من أن العوامل الداخلية هي السبب في مشاكلها، فإننا نعتبر الحصار الاقتصادي العقبة الكؤود التي تقف في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. وحقيقة أن كوبا لا تزال قادرة على الصمود على الرغم من السنوات العديدة من العداء الجامح والحصار إنما تؤكد قوة ومرونة النظام السياسي والاقتصادي لهذا البلد.

إن غانا، شأنها شأن الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، تشارك الرأي القائل بأن إصدار قوانين محلية لها آثار تتجاوز الحدود الاقليمية أمر لا يتعارض مع قوانين وقواعد منظمة التجارة العالمية وحدها بل هو يتنافى تماما مع القانون الدولي.

وبانتهاء الحرب الباردة، أصبح من اللازم أن تخلي جميع حالات المواجهة في العلاقات بين الدول الطريق ليحل محلها التعاون، ومنطقة أمريكا اللاتينية مثل المناطق الأخرى في العالم تنهض في الوقت الحالي بمساع تعاونية

لتقوية مؤسساتها السياسية والاقتصادية. ولذلك بعد إنعام النظر في الأمر، فإن إدماج كوبا في ديناميات التعاون الاقليمي سيكون نهجا بناء بدرجة أكبر. ومن ثم يعرب وفدي عن أمله في أن يخلي الحصار وتبادل الألفاظ الطريق لعصر جديد من الحوار والاحترام المتبادل بما يتسق مع الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية.

السيد حسن (العراق): منذ الدورة ٤٧، تنظر الجمعية العامة في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا". وفي كل عام تعتمد الجمعية العامة قرارا يؤكد الدعوة الى جميع الدول بأن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها، التي تتجاوز حدود تلك الدول، سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

وفي الوقت الذي توقع فيه المجتمع الدولي استجابة إيجابية من الولايات المتحدة لطلباته التي تضمنتها قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ١٠/٥٠، فإن الولايات المتحدة تحركت بالاتجاه المضاد وشددت من حصارها الاقتصادي ضد كوبا باصدار قانون هيلمز - بيرتون والذي فاق في تجاوزه على مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ما انطوت عليه قوانينها السابقة ضد كوبا. كما جاء القانون الأخير بإجراءات تمس سيادة الدول الثالثة المتعاملة مع جمهورية كوبا، وهو أمر لا بد أن يسبب أقصى درجات القلق لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد استهدف الحصار الأمريكي على كوبا تخلي شعب كوبا عن خياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد جاء قانون هيلمز - بيرتون بنصوص صريحة في ذلك، وصلت إلى حد اشتراط

"ألا يكون فيدل كاسترو أو راؤول كاسترو ضمن أعضاء الحكومة الكوبية".

وهذا يناقض العديد من الصكوك الدولية، ومن بينها إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠) والذي جاء فيه:

"لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير أو تشجيع استخدامها لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على مزايا". (القرار ٢٦٢٥ (الدورة - ٢٥) المرفق، الفقرة ١)

ومن جانب آخر، فإن هذا الحصار المستمر منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما يشكل مخالفة للقانون الدولي الإنساني، لأنه أدى إلى خلق معاناة إنسانية كبيرة للسكان المدنيين الكوبيين من خلال فرضه القيود على حقوق كوبا السيادية في تطوير علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا انعكست آثارها بشكل تدهور مستمر للأوضاع المعيشية والثقافية والصحية للشعب الكوبي وزيادة تفشي الأمراض.

إن هذه الوقائع تؤكد أن الإجراءات الاقتصادية القسرية لا تقل أثرا عن استخدام أسلحة الدمار الشامل سوى في الوقت الذي يستغرقه كل سلاح في الوصول إلى النتائج التدميرية الشاملة.

لقد أصبح واضحا للجميع أن الحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا، واجراءات تشديده المتمثلة بقانون هيلمز - بيرتون هي اجراءات لا سند لها في القانون الدولي. ووزارة الخارجية الامريكية نفسها اعترفت بأن التشريع الأخير "لا يمكن الدفاع عنه". كما اعترف الرئيس الأمريكي في كلمة له يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بقوله:

"لا أحد في العالم الآن يوافق على سياساتنا تجاه كوبا". (المناظرة الرئاسية، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦)

ويحدونا أمل كبير أن تستجيب الولايات المتحدة لدعوة المجتمع الدولي متمثلا بالجمعية العامة وأن توقف حصارها على كوبا، وأن توقف دعمها لكل أشكال الحصار الاقتصادي المفروضة، فرديا أو جماعيا، ضد الدول النامية، لأن التجربة أوضحت أن العقوبات الاقتصادية هي أداة لا إنسانية لم تثبت فعاليتها، بل ثبتت بشكل قاطع آثارها الضارة على السكان المدنيين الأبرياء.

السيد مارا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها ونشأت بيئة جديدة

للعلاقات بين الدول، انتعشت آمال المجتمع الدولي في أن تُحل المسائل الدولية التي بقيت معلقة منذ فترة الحرب الباردة عن طريق المفاوضات والتعاون. وقد تحقق هذا الأمل في كثير من مناطق العالم حيث حلت علاقات الود والتفاوض والتعاون محل العلاقات المتسمة بالعداوة، مما أدى إلى تسوية كثير من المنازعات. وعلى الرغم من هذا الاتجاه المشجع في العلاقات الدولية، فما زال موضوع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا مستمرا، وما برح للأسف مستعصيا على الحل كما كان في الماضي، بل إن الحصار قد جرى تصعيده عن طريق سن تدابير تشريعية تتجاوز آثارها الحدود الاقليمية، دون اعتبار للرأي العام الدولي.

لقد استمر الحصار أكثر من ثلاثة عقود، وأهدافه المعلنة - وهي التشجيع على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في جمهورية كوبا - لا تزال بعيدة عن التحقيق. وكل ما فعله هو تدمير اقتصاد كوبا والحيلولة دون إعادة إدماجها في الاقتصاد العالمي. وترتب على ذلك أن شعب كوبا البريء يتحمل دون ذنب جناه مصاعب لا حصر لها.

وقد تناولت الجمعية العامة هذا الموضوع على مدى السنوات الأربع الماضية، واعتمدت أربعة قرارات، كان آخرها القرار ١٠/٥٠. وقد اعتمد ذلك القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت. وقد أعرب القرار عن القلق إزاء تعزيز وتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا. وعلى الرغم من اعتماد ذلك القرار، فقد قوبلت الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي، بالاستهانة عندما جرى تشديد الحصار مرة أخرى باعتماد قانون هيلمز - بيرتون. فالقانون الجديد، شأنه شأن سابقيه، لا يؤثر فحسب على الحياة الاقتصادية لجمهورية كوبا وعلى شعبها، وإنما هو يقوض أيضا سيادة الدول الثالثة وينتهك مبادئ القانون الدولي. وقد تعرض القانون الجديد للنقد الشديد من جانب كثير من البلدان ومجموعات البلدان سواء من حيث طبيعته أو نطاق تطبيقه.

وتقوم سياسة ميانمار على الالتزام الثابت بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وهي تنتهج سياسة تقوم على الاحترام الصارم لمبادئ منها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتمشيا مع هذه السياسة، لم تسن ميانمار أية قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الاقليمية. ولا تعتقد ميانمار أن مثل هذه القوانين أو الأنظمة سوف تحث على إحداث التغيير المنشود. فلن تترتب عليها سوى نتائج عكسية، كما هو واضح من الحالة المعروضة هنا. وسياسة القسر بتوسيع نطاق تطبيق قوانين البلد المحلية إلى ما يتجاوز حدودها الإقليمية سياسة لا تقبلها ميانمار. ومن الأهمية بمكان أن نذكر في هذا الصدد بقول وزير خارجية ميانمار في الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦:

> "إنه من غير المقبول استخدام الجزاءات الاقتصادية أو التهديد باستخدامها، أو تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود للتأثير على سياسات البلدان النامية. إن استخدام الجزاءات الاقتصادية أداة للسياسة لا يمكن تبريره. وهو خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، الصفحة ١٩)

ومن رأي وفدي أن التفاوض بين الأطراف المعنية على أساس من المساواة في السادة والاحترام المتبادل هي السياسة الوحيدة الفعالة والمعقولة التي تؤدي إلى تسوية هذا الأثر المتخلف من تراث الحرب الباردة.

السيد بن نايان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الموضوع الذي يتعين على الجمعية العامة أن تتمعن فيه وهي تنظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال يكمن فيما إذا كان مسموحا لدولة من الدول بمقتضى القانون الدولي أن تتخذ تدابير تجارية انفرادية ذات هدف عقابي، أو أن تستخدم أساليب غير ديمقراطية للحث على إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في دولة أخرى. والجمعية مدعوة مرة أخرى لكي تتدبر فيما إذا كان مبدأ عدم التدخل قد فقد مغزاه ونحن نقترب من الألفية الجديدة. فإذا كان الجواب على هذا السؤال بالإيجاب، عندئذ تكون الأمم المتحدة قد أصبحت مشوهة حقا - بل ربما بما يتجاوز إمكانية الإصلاح.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن الولايات المتحدة ليس لديها أي مبرر لأن تتخذ تدابير تجارية انفرادية ضد كوبا تمس بها أيضا حقوق دول أخرى في أن تشارك بحرية في التجارة والملاحة الدوليتين. وإن إصدار قانون هيلمز - بيرتون من جانب الولايات المتحدة يتناقض تناقضا واضحا مع مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية.

وقد صدرت إعلانات وقرارات متعددة تعارض تطبيق الولايات المتحدة لهذا القانون. وقد جاء في الإعلان الصادر عن اجتماع قمة هراري لمجموعة البلدان النامية الـ ١٥ الذي يعرب عن القلق الشديد إزاء سن تشريعات وطنية وتدابير أخرى انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الاقليمية

"إن هذه التدابير تنتهك قواعد القانون الدولي المتفق عليها وتمثل تهديدا خطيرا لسيادة الأمم. إن مستقبل النظام التجاري العالمي، وشرعية منظمة التجارة العالمية ورخاء البلدان النامية والمتقدمة النمو معا يتوقف على احترام جميع الدول لمبادئ وقواعد القانون الدولي المستقرة. ونحن نشارك المجتمع الدولي في ادانته الصادقة لهذه التطورات ونحث جميع البلدان على أن تكف عن هذه الممارسات".

إن تطبيق الولايات المتحدة لقانون محلي تمس آثاره التي تتجاوز الحدود الاقليمية سيادة دول أخرى ومصالحها المشروعة لا يتفق ومقاصد الميثاق، فضلا عن أن استمرار التدابير ضد كوبا، بما يخالف نص وروح قرارات الجمعية العامة، لا يتماشى بالقطع مع وضع ومكانة عضو دائم في مجلس الأمن. وفي غياب أية بادرة على تحرك الولايات المتحدة لإلغاء القانون المذكور، يحق للدول الأعضاء أن تستنتج أن الولايات المتحدة تتخذ موقفا سلبيا، بتجاهلها لإرادة أعضاء الجمعية العامة ورغباتهم المعلنة.

وستصوت ماليزيا لصالح مشروع القرار المعروض علينا، إعلاء منها لشأن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ونهوضا بحرية التجارة.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موقف الهند من البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" لم يتغير أثناء الدورات الأربع الماضية عندما نظرت الجمعية العامة في مشاريع القرارات المتعلقة بذلك الموضوع. ولذلك فسوف أتوخى الإيجاز.

إن الهند تعارض أي تدابير انفرادية يتخذها أي بلد من البلدان ويكون من شأنها انتهاك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين البلد لتتجاوز حدوده الاقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرناندیز إستيغاريبا (باراغواي).

إن جهود البلدان النامية للقيام بإصلاحات في التجارة والاقتصاد الكلي، مستهدفة النمو الاقتصادي المستدام، يمكن أن يعوقها اتخاذ الاقتصادات الرئيسية لتدابير من جانب واحد، خصوصا التدابير التي تتعدى آثارها الحدود الإقليمية. واستعمال تلك التدابير التجارية المتخذة من جانب واحد، لتحقيق أهداف داخلية، فيه خطر على نظام التجارة المتعدد الأطراف.

وفي مؤتمر القمة الذي اختتم منذ حين قريب في هراري، لمجموعة البلدان النامية الـ ١٥، أعرب عن قلق شديد من جراء ما حدث في الآونة الأخيرة من تطبيق تشريعات وطنية وغيرها من التدابير المتخذة من جانب واحد، والتي تتعدى آثارها الحدود الإقليمية. وقد رأى المشاركون في مؤتمر القمة أن تلك التدابير تنتهك المعايير المقبولة للقانون الدولي، وتشكل تهديدا خطيرا لسيادة الأمم.

ونحن أيضا نعتقد أن التطبيق من جانب واحد للتشريعات أو القوانين الوطنية، في بلدان ثالثة، هو أمر ينبغي مقاومته. وتمشيا مع موقف حكومتي يؤيد وفدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.15.

ونحن أيضا نناشد الولايات المتحدة الأمريكية أن تسوي جميع خلافاتها مع كوبا من خلال مفاوضات، وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل. ونعتقد أن هذا الأسلوب مفيد الى حد بعيد.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن شعب كوبا الشقيق قد ظل، لأكثر من ٣٠ عاما، مفروضا عليه حصار اقتصادي وتجاري ومالي من جانب واحد. والعقبة الرئيسية لهذا التدبير من جانب واحد كانت افقار الشعب الكوبي الى أقصى حد، وما جره ذلك من تدهور ظروف معيشته، وبالتالي زيادة آلامه.

ولا يمكن أن نقف موقف اللامبالاة إزاء هذا الوضع، الناشئ عن تدابير متخذة من جانب واحد، ولا يتمشى مع العلاقات الودية وعلاقات التعاون وحسن الجوار، التي ينبغي أن تقوم بين الدول. فهذه الحالة منافية حقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، خصوصا فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة. ولذا وافقت الجمعية العامة

باستمرار، على مدى عدة سنوات وبأغلبية متزايدة، على قرارات تؤيد رفع الحصار المفروض من جانب واحد.

إن بلدي، بنن، يظل ملتزما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه. ولذا لم يقم لا بإصدار ولا بتطبيق أي تدابير من جانب واحد، تفرض حصارا على دول أخرى. وتأسف بنن لعدم اتخاذ أي تدبير منذ اعتماد القرار ١٠/٥٠ لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المضروب على كوبا. وإذ تشعر بنن بقلق بشأن القانون الوطني الأمريكي المعروف باسم قانون هيلمز بيرتون، فإنها تناشد المجتمع الدولي أن يتعاون مع الأمم المتحدة لرفع ذلك الحصار في أقرب وقت ممكن. ثم أن هذا الحصار هو أيضا عائق دون نمو التعاون فيما بين الجنوب والجنوب، بين كوبا وبين البلاد النامية بصفة عامة، وبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة.

وتعتقد بنن أنه في هذه الفترة اللاحقة للحرب الباردة، سيكون من شأن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا الإسهام في تعزيز السلام وتحسين العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية. ولا شك أن هذا التطبيع سيكون من شأنه تسهيل اندماج كوبا في عملية العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة من القيود، وسيكون من شأنه أن يعزز النهج الديمقراطي ويزيد من انفتاح كوبا على العالم.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد مابيلانغان (الفلبين).

ومن زاوية النظر نفسها، أود أن أذكر بإعلان مؤتمر حركة عدم الانحياز المعقود في هذا العام، بشأن موضوع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن بنن ترحب بالمبادرات والتدابير التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها وهيئاتها، والتي ذكرها تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/355. ولذا فنحن نؤيد التوصيات الآتية بشأن دور منظومة الأمم المتحدة:

"دعم عملية إعادة تشكيل الاقتصاد الكوبي؛ والمساهمة في تدعيم وتعزيز الخدمات الاجتماعية؛ وتعزيز التعاون بين كوبا وبقية العالم". (A/51/355، ثالثا، الفقرة ١٦)

والواقع أن منظومة الأمم المتحدة، بإسهامها في تحقيق هذه الأهداف، إنما تسعى قبل كل شيء إلى تخفيف آثار وجرائر الحصار على سكان كوبا. ولذا أنتهز هذه الفرصة لأناشد رسميا الدولتين المعنيتين بالأمر - كوبا والولايات المتحدة الأمريكية - السعي الى حل هذا النزاع بالوسائل السلمية، بما فيها الحوار والتفاوض.

إن بنن تعرب عن تضامنها مع شعب كوبا، الذي يواجه، من جراء الحصار، مزيدا من المصاعب في جهوده للخروج من حالة التخلف. ولذا فإن وفدي سوف يصوت، كما فعل في الماضي، الى جانب مشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن موضوع ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا هو موضوع ركزت عليه الجمعية العامة منذ ١٩٩٢. وبدون أن ندخل في التفاصيل، نود أن نذكر بجوهر الموقف الروسي: فنحن، من حيث المبدأ، لا يمكن أن نوافق على أي محاولات لمد الولاية الداخلية للدول الى خارج أراضيها. وفي رأينا أن مثل هذه الأعمال تنتهك قواعد القانون الدولي الموضوعة والمقبولة بصفة عامة، وتضر بمصالح البلدان الثالثة.

وبالنظر في نتائج التصويت على القرارات الخاصة بهذا البند في السنوات السابقة، نستخلص أن المجتمع الدولي يرفض رفضا متزايدا مثل تلك التدابير القهرية التي تتخذ من جانب واحد. إن معظم دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، قد أعربت عن عدم موافقتها على محاولات تضييق الحصار بتنفيذ "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا"، الذي صدر في آذار/مارس الماضي والمعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون. وقد وصفته على حق بأنه ينطوي على تمييز وبأنه لا يتمشى مع معايير القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة.

ويعتقد الوفد الروسي أن محاولات تكتيف كوبا اقتصاديا، بفرض الحصار عليها، إنما تنتج آثارا عكسية، ولا يمكن إلا أن تسوء وضع أغلبية سكان البلد وتعوق الشروع في تغيير ديمقراطي وإصلاح اقتصادي. وفي رأينا أن رفع الولايات المتحدة للحصار التجاري والاقتصادي والمالي عن كوبا وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا أمران من شأنهما إيجاد وضع دولي

أصح، وتسهيل اندماج كوبا في العلاقات الاقتصادية العالمية، مما يدفع مجتمعها نحو الديمقراطية والمزيد من الانفتاح.

ويعتقد الوفد الروسي أن التوصل إلى حلول مقبولة لدى الطرفين من أجل تطبيع مجمل العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أمر مستصوب وقابل للتحقيق. وينبغي السعي إلى هذه الحلول من خلال حوار ثنائي بناء وعملية تفاوضية أوسع بين البلدين.

وإن روسيا، التي تستلهم بثبات مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية، تؤيد كوبا وتعتزم توسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية الطبيعية معها، على أساس تحقيق المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع المراعاة التامة لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها.

السيد اسكوفار سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في السنوات الأخيرة أحرز المجتمع الدولي تقدما ملموسا في ميدان التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال الحوار والمفاوضات المباشرة. كما أحرز أيضا تقدما هاما صوب السلم والديمقراطية والتضامن على المستوى العالمي.

وإن أي ممارسة تجارية تمييزية، أو فرض لتدابير اقتصادية انفرادية، أو تطبيق لقوانين محلية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية إنما هي أمور تعرقل تلك العملية ولا يمكن قبولها لتنافيها مع قواعد القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن المستحيل تصور نظام دولي عادل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ينطوي على قيود تجارية واقتصادية ومالية تفرضها دولة ما على دول أخرى. ومن غير المقبول السعي إلى حلول للخلافات السياسية الثنائية من خلال قسر عسكري أو اقتصادي أو بأي شكل من أشكال الضغط التي تمس سيادة الدول واستقلالها وتضر برفاهية شعوبها.

إن تطبيق مثل هذه التدابير لا يسهم على الإطلاق في تسوية الخلافات؛ بل على العكس إنه يشجع مواجهة لا لزوم لها لأنها تضر بالسكان دون أن تغير النظام المستهدف. وحكومتي ترفض هذا النوع من التدابير وتعتقد أنه يجب رفع الحصار المفروض على كوبا.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر موقف فنزويلا الثابت، المعرب عنه في محافل دولية عديدة، برفضها تطبيق تدابير انفرادية تمس آثارها، التي تتجاوز حدودها الإقليمية، سيادة أو مصالح دول أخرى. ولهذا السبب، نعرب عن قلقنا إزاء سن قانون "الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا"، المعروف بقانون هيلمز - بيرتون، ونؤكد على أهمية الفتوى الاجماعية الصادرة عن اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية بما مفاده أن أسس ذلك القانون واحتمال تطبيقه لا يتمشيان مع القانون الدولي.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، قررنا أن نصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ولكن ينبغي عدم تفسير ذلك على أنه تأييد من جانب حكومة فنزويلا لنظام سياسي محدد، ذلك إننا نرى أن الحجج التي دفع بها ضد الحصار حجج وجيهة بغض النظر عن الوضع السياسي في أي بلد معين.

وأود أن أؤكد بأشد العبارات القاطعة اقتناع حكومتي وموقف سياستها المناصر للعمل على تطوير وتشجيع العمليات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وفي العالم قاطبة. إن رؤساء الدول أو الحكومات ورؤساء الوزراء مجتمعون حاليا في فينيا ديل مار في شيلي في مؤتمر قمة له بالغ الأهمية في تطوير الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، وقد أعرب رئيسنا وأعربت حكومتنا عن موقف فنزويلا الثابت المتمثل في تأييد تطوير الحكومات الديمقراطية وزيادة تعزيزها. إن المناداة بالديمقراطية، المنصوص عليها في دستورنا، أمر لا صلة له بأي تدابير قسرية تتخذ بصورة انفرادية ولأجل غير مسمى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند.

سننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/51/L.15.

سأعطي الكلمة الآن لممثل ايرلندا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان، باسم الاتحاد الأوروبي، تعليلا للتصويت. هل لي أن أذكره بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بوجوب إقامة نظام حكم ديمقراطي في كوبا كمسألة ذات أولوية. ولكننا نعتقد أيضا أنه يجب تحقيق ذلك من خلال تغيير داخلي،

يشجعه الحوار مع الحكومة الكوبية والدعم الفعال لمن يعملون من أجل الديمقراطية داخل كوبا. وتواصل الحكومة الكوبية تمسكها بنظام حكم بال وضال رفض رفضا قاطعا في معظم أجزاء العالم. ونحن نرى أنه يجب على كوبا أن تنضم إلى التطور نحو الديمقراطية والتعددية الذي نشهده بجلاء في أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية.

وتميز العام الذي مر منذ أن نظرت الجمعية في مسألة الحصار المفروض على كوبا بزيادة انتهاك الحقوق المدنية والسياسية من جانب حكومة كوبا. وشهدنا الحظر الذي فرض على الجهود التي تبذلها هيئة "كونسيليو كوبانو" (المجلس الكوبي) من أجل بناء الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان قد قدم تفاصيل عن التحرشات التي يتعرض إليها أولئك الذين يسعون لإحلال الديمقراطية في كوبا بالوسائل السلمية. وشهدنا أيضا إسقاط طائرتين تابعتين لمنظمة "هيرمانوس آل ريسكاتي" (إخوة الإنقاذ) في انتهاك للقانون الدولي وفي تجاهل كامل للحق في الحياة.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على ضرورة إيـــلاء حكومة كوبا احتراما مطلقا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإننا ندين دون تحفظ الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء السنوات الأخيرة في كوبا، مع تشديدنا بصورة خاصة في الوقت الحالي على انتهاك الحقوق المدنية والسياسية.

ونشعر بالقلق أيضا لأن الشعب الكوبي ما زال يعاني من هبوط مستوى الحقـــوق الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتمتع بها. وفي حيـــن يعود ذلك، جزئيا، إلى آثار الحصار الذي فرضتـــه الولايات المتحدة على الشعب الكوبي، فإنه يجـــب على الحكومة الكوبية أن تقبل جزءا من اللوم عن الحالة الصعبة التي يواجهها الشعب الكوبي. وعلى مدار السنوات، اتخذت الحكومة خيارات اقتصادية وسياسيـــة كـــان يمكن أن تؤدي إلى فوائد على المدى القصير ولكن باتت لها الآن آثار بالغة الخطورة على رخاء الشعب الكوبي.

وإننا نرحب بقرار الحكومة الكوبية الاضطلاع بعملية إصلاح اقتصادي، ونأمل أن تمكن البلاد من المضي نحو نظام اقتصادي يكون أكثر رشدا ويأتي بفوائد ملموسة للشعـــب الكوبـــي. ونحـــن ندعو إلى مزيد من تحرير الاقتصاد.

وإذ أوضحنا وجهات نظرنا المتعلقة بالحالة القائمة في كوبا، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد مجددا على رفضه محاولات تطبيق التشريعات الوطنية على أساس يتجاوز حدود الولاية الإقليمية. لقد رفضنا دائما محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى إكراه البلدان الأخرى على الامتثال للتدابير التجارية التي اعتمدتها من طرف واحد ضد كوبا.

ولهذا السبب، فإننا نواصل معارضتنا لتشريعات الولايات المتحدة التي تنص على انطباق قانون الولايات المتحدة على الشركات والأفراد الذين هم خارج نطاق الاختصاص القضائي للولايات المتحدة، بما في ذلك الأحكام التي تستهدف ثني شركات البلدان الثالثة عن الاتجار مع كوبا، أو الاستثمار فيها. ولا يمكن أن نقبل بأن يكون للولايات المتحدة أن تقوم بصورة انفرادية بتحديد أو تقييد العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع أية دولة أخرى. فالتدابير من هذا النوع تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي وسيادة الدول المستقلة.

ولـــذا بادر الاتحـــاد الأوروبي إلى رفع دعوى أمام منظمة التجارة العالمية لإعلان منافاة تشريع هلمز - بيرتون للالتزامات التي قطعتها على نفسها الولايات المتحدة كعضو في تلك المنظمة. كما أقر الاتحاد الأوروبي أيضا إصدار تشريعات للتصدي للآثار المترتبة على تدابير الولايات المتحدة فيما يتجاوز حدودها الإقليمية.

وإذ نأخذ في الاعتبار الشواغل والأسباب التي أوجزناها، فإن أعضاء الاتحاد الأوروبي سيؤيدون مشروع القرار الحالي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت قبل التصويت.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.15.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل،

بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، اريتريا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

الممتنعون: بوتان، السلفادور، استونيا، غابون، جورجيا، غواتيمالا، اليابان، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب، نيبال، عمان، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رواندا، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الإمارات العربية المتحدة.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٢٥ عن التصويت. (القرار ١٧/٥١)

فيما بعد، أبلغ وفدا الكاميرون والنيجر الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت بتأييد مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بتريليا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هذه هي السنة الثانية التي صوتت فيها الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.15. وسبب ذلك أن هدفنا الرئيسي، في معالجة مسألة كوبا، هو أن نساعد في انتقال ذلك البلد على نحو سلمي إلى الديمقراطية، في إطار مبادئ الميثاق والقانون الدولي. ولا ريب أن هذا الهدف تتشاطره جميع شعوب نصف الكرة الذي ننتمي إليه بالإضافة إلى الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة.

لقد تم التأكيد مؤخرا على هذا الهدف في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الذي انعقد في سانتياغو بشيلي خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

إن التدابير المشار إليها في القرار الذي اتخذناه توا لا تساعد بشيء على تحقيق تلك الغاية. بل على النقيض من ذلك، إننا مقتنعون بأنها لن تفضي إلى النتيجة التي ننشدها، ألا وهي الديمقراطية، ولن تؤدي إلى عزل كوبا عن المجتمع الدولي، وهو هدف لا نتشاطره. وعلاوة على ذلك فإن الحصار والحظر والجزاءات التجارية المشار إليها في القرار تتناقض كلها مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها وتتنافى مع القانون الدولي.

لقد أدخلنا مسألة الديمقراطية في هذه المناقشة لأننا لا نعتقد أن أي انتعاش اقتصادي متواصل سيكون صالحا للبقاء دون وجود إطار مؤسسي تعددي وتمثيلي، أو دون الاحترام الواضح لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن التدابير الإضافية المتضمنة في قانون هيلمز - بورتون لا تساهم في عملية الانتقال الديمقراطي في كوبا، ولا تساهم مساهمة حقيقية في انفتاح الاقتصاد. لهذه الأسباب جميعها، وحيث أن غايتنا الرئيسية هي الديمقراطية، فقد صوتنا لصالح مشروع القرار.

وفي الختام، أود أن أترك للجمعية شيئا لتتأمل فيه. إذا كنا نرغب حقا في أن نرى الديمقراطية تسود في كوبا، وجب أيضا أن نعزز الاندماج والاتصالات والتبادلات الثقافية فضلا عن تعزيز التدابير التي اتخذتها بالفعل حكومة كوبا لفتح الاقتصاد. وبعبارة أخرى فإنه إذا كانت الديمقراطية هي الهدف، فمن الضروري لنا أن نرى تقليصا للسياسات العقيمة والقسرية التي تزيد من فقر شعب لا يستحق ذلك، وأن نرى مزيدا من روح اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٧٥ التي أدت إلى قيام حركة تحرر في أوروبا بلغت ذروتها في إنهاء الشمولية. لذلك نريد أن نشهد اتخاذ تدابير مناسبة لعالم اليوم، عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، لأننا نعتقد أن التدابير التي من هذا القبيل ستكون أكثر فعالية وأكثر واقعية وأكثر مقبولية وأكثر تأدية للديمقراطية.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدت كندا هذا القرار، مرة أخرى، هذا العام. وقمنا بذلك لأننا نعارض أي محاولة لإكراهنا على تغيير سياستنا عن طريق استخدام تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للبلد الذي أصدرها. وما فتئت كندا تتخذ موقفا قويا ضد التدابير التي تسعى إلى تضييق حرية الاستثمار والتجارة في بلدان ثالثة. وهذا هو المدعاة الأولى لقلقنا إزاء الحصار، والسبب الذي حمل كندا على معارضة قانون هيلمز - بورتون.

وفي الوقت نفسه، وكما قلنا في الماضي، لا يمكن أن نعتبر الحصار مسؤولا عن جميع مشكلات كوبا. ونعتقد أن بوسع كوبا التغلب على العديد من مشكلاتها عن طريق وضع برنامج متضافر للإصلاح السياسي والاقتصادي. لقد شهدنا تقدما في الناحية الاقتصادية ولكن لا تزال كندا تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي في كوبا فهما دون مستوى القواعد المعترف بها دوليا. وسنظل نطالب بالتحسين. إننا لا نتفق مع كوبا بصدد جميع القضايا ولكننا لا نزال نعتقد أن الاشتراك والحوار، بدلا من العزل، هما أفضل سبيل للتشجيع على الإصلاح في كوبا.

السيد لي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت سنغافورة مرة أخرى لصالح مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة (A/51/L.15) والذي اعتمدناه توا. وإذ فعلنا ذلك، فإننا ما زلنا لا نتخذ أي موقف معين حيال المسائل الثنائية المحددة التي أدت إلى فرض الحظر على كوبا. وهذه مسألة متروكة للبلدين لتسويتها على أساس ثنائي. غير أننا نتمسك برأينا القائل بأن العلاقات الدولية قد تطورت إلى مرحلة ينبغي عندها أن يكون مبدأ حرية التجارة هو الاعتبار الرئيسي لدى المجتمع الدولي. فلا ينبغي استخدام الجزاءات إلا في حالات خطيرة للغاية، ثم استنادا إلى سلطة مجلس الأمن وحده. إن فرض الجزاءات بصورة انفرادية وتطبيقها على نحو يتجاوز الحدود الإقليمية إنما يمثلان اتجاها خطيرا سوف يشوه صورة التجارة الحرة مما يلحق الضرر بالمجتمع الدولي بأسره في النهاية.

ينبغي تمكين جميع الدول من ممارسة التجارة بحرية وبصورة علنية مع أي دولة بغض النظر عن الآراء السياسية. إن الانفتاح والتواصل هما أفضل طريقة لبناء مجتمع أمم حقيقي.

السيد تاكاهاشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلام لتسجيل موقف اليابان فيما يتعلق بامتناعها عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/51/L.15). كما ذكرت اليابان في سنين سابقة فإنها تعتبر أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة ينبغي مناقشتها على المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة وكوبا. ولا تزال تساورنا الشكوك بشأن ما إذا كانت مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة يمكن أن تفضي حقا إلى حلها بطريقة بناءة. وفي الوقت نفسه تشترك اليابان مع المجتمع الدولي في الإعراب عن القلق بأن قانون هيلمز - بورتون يمكن أن يمثل تطبيقا يتجاوز الحدود الإقليمية، وندعو إلى توخي الحذر في تنفيذ القانون.

إن اليابان ليست مقتنعة اقتناعا كاملا بأن القرار الذي اتخذ توا يعالج بصورة ملائمة المسألة بكل تعقيداتها. وما دام لا يحقق ذلك، فيجب إيجاد طريقة أفضل للتوصل إلى حل مناسب، وإلا ستظل هذه المسألة دون حل.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مسألة الحصار الأمريكي على كوبا ما برحت قائمة منذ أكثر من ٣٧ عاما. وهذا يعني أن جذور المسألة تعود إلى سياسة الحرب الباردة التي كانت تتسم بالتوتر العالمي والتنافس الإيديولوجي بين الشرق والغرب.

لذا فإن استمرار الحصار على كوبا هو استمرار مؤسف لتكتيكات الحرب الباردة في عهد مختلف كلية. فالفترة التالية لانتهاء الحرب الباردة ينبغي أن تكون فترة

تتسم بالمصالحة والتعاون بين الدول، فترة يتزايد فيها تحول الدول إلى الدبلوماسية والوسائل السلمية لحل المنازعات القائمة بينها. ومن سوء الحظ أن الولايات المتحدة في علاقاتها مع كوبا تختار العيش في الماضي.

ولا بد أن نذكر أنه على الرغم من الحصار يقف الشعب الكوبي صامدا بثبات في مواجهة الحالة الناجمة عن حملة الضغط الخارجي هذه، التي هي حملة لا لزوم لها. ويعرب وفدي عن إعجابه بثبات عزم الشعب الكوبي؛ فعلى الرغم من الضغط الخارجي الهائل، ظل واقفا بصلابة خلف قيادته المجربة. ونعرب عن إعجابنا أيضا بالمرونة التي أظهرها اقتصاده، إذ أنه على الرغم من الانخفاض الهائل في عام ١٩٩٢، عندما بلغ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ذروته، نجد أن الاقتصاد الكوبي يسير، مرة أخرى، على درب الانتعاش.

واليوم، تتمتع كوبا بتعاون اقتصادي مع عدة بلدان. وقد شهدت كوبا تزايدا في الاستثمار الخاص، طيلة السنوات القليلة الماضية، مما عزز اقتصادها. وهي تتمتع أيضا بصناعة سياحية مزدهرة يحسدها عليها الكثير من البلدان. وحقيقة الأمر هي أن اقتصاد كوبا ينتعش بسرعة، بعد الانخفاض الشديد الذي تعرض له على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، تتمتع كوبا باستقرار سياسي واجتماعي ويجب أن تتعزز هذه الظاهرة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ولهذا كان من قبيل المفاجأة التامة، في الوقت الذي تسجل فيه كوبا انتعاشها، أن ترى الولايات المتحدة الظرف مناسبا لتعزيز الحصار الاقتصادي عليها. وقد تم هذا من خلال قانون هيلمز - بيرتون، الذي أدانه المجتمع الدولي بأكمله. وقد رفض القانون باعتباره محاولة انفرادية لفرض جزاءات، ذات طبيعة تمتد إلى خارج أراضي البلد، تطبيقا لقانون محلي. وهو ينتهك بوضوح المعايير التي تحكم التعايش فيما بين الدول ويتجاهل دون عقاب المبادئ الأساسية للسيادة؛ وعلاوة على ذلك، فإنه يشكل خرقا للقانون الدولي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف عمليا وحدها في مناداتها بقانون هيلمز - بيرتون وفي تطبيقه ضد كوبا. فبدلا من عزل كوبا لم تنجح الولايات المتحدة إلا في تحقيق ما هو عكس ذلك. ومن المؤكد أن واشنطن عزلت نفسها عزلا كبيرا عن بقية العالم في هذه القضية، فإن المزيد فالمزيد من البلدان المتأثرة بذلك القانون أصبحت تكافح الآن ضده. إن كفاحها ليس موجها ضد كوبا، بل هي تقف إلى جانبها.

فقانون هيلمز - بيرتون قانون يحمل في طياته ببساطة بذور فشله. فهو خلافي بقدر ما هو متعذر التطبيق. إنه إجراء عقيم وشكل غير مشروع من أشكال ممارسة الضغط على كوبا، حكومة وشعبا.

وبلدان حركة عدم الانحياز، من جانبها، قد أكدت في مناسبات عديدة ضرورة إنهاء الحصار الأمريكي ضد كوبا. ولهذا يود بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد النداء الموجه إلى الولايات المتحدة من جانب رؤساء دول أو حكومات الحركة في كارتاخينا بكولومبيا، في السنة الماضية، لإنهاء الإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن هذه الإجراءات - بالاضافة إلى أنها من جانب واحد وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكذلك مبادئ حسن الجوار - تسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية لا لزوم لها لجميع البلدان المتأثرة بالقانون. ومما يذكر أن من هؤلاء، الولايات المتحدة نفسها.

لقد آن الأوان لأن ترى الولايات المتحدة كوبا على حقيقتها الآن، أي أن تراها بلدا أشد تصميما من أي وقت مضى على أن ينمو ويتطور على الطريق الذي اختاره له زعماؤه. وقد آن الأوان أيضا لأن تقدر الولايات المتحدة حقيقة أن الأربع سنوات الماضية قد بينت رفض المجتمع الدولي التام لتطبيق أي تدابير تتخذها الولايات المتحدة بصورة انفرادية ويمتد أثرها إلى خارج حدودها الإقليمية.

وفي ضوء الرأي العام المتصاعد ضد الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يود وفدي أن يحث حكومة الولايات المتحدة على تسوية خلافاتها مع كوبا من خلال المفاوضات وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل. وفي ضوء هذا أيد وفدي القرار المعروض علينا.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يدلي بهذا البيان تعليلا للتصويت.

كل الأمم متساوية أمام أعين الله. وإن كانت من الناحية الجغرافية دولا صغيرة، فإنها تظل أمام الله متساوية جميعا. ولهذا ليست هناك أمة، كبيرة أو صغيرة، لها أي حق إلهي في المساس بسيادة أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وستواصل مملكة سوازيلند، انطلاقا من هذا الإيمان، دعم الجهود الرامية إلى منع البلدان الأكبر من إحباط تنمية الأمم الصغيرة من أمثال مملكة سوازيلند.

ولهذا السبب، لا يمكننا أن نوصد الباب في وجه الطرفين المعنيين في هذه المسألة. يجب أن نعمل على جعلهما يواصلان التفاوض، وأن نحاول تليين قلبيهما حتى تدخل فيهما مخافة الله الذي خلقهما كليهما.

لقد آن الأوان لمجلس الأمن، الذي له، على ما أعتقد، سلطة النقض (الفيتو)، أن يستخدم هذه السلطة لنجدة الأمم الصغيرة عندما تصبح ضحايا بلا داع.

دعونا نواصل الأمل والصلاة بأن يسود التعقل دائما بين الأمم احتراما للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتقد وفدي أن تسوية النزاعات فيما بين الدول يجب أن تجري، أولا وقبل كل شيء، بالوسائل السلمية. فأي إجراءات قسرية أخرى، مثل الجزاءات أو الحظر، إنما تشكل استثناءات من هذه القاعدة العامة. ولا يصح اللجوء إليها إلا عندما تستنفد كل الوسائل الأخرى، وفي أية حالة، يجب أن يكون ذلك بالاستناد القاطع إلى القانون الدولي.

إن حالات الجزاءات والحظر المناقضة للقانون الدولي لا تسهم في حل نزاعات معينة، بل تؤدي فحسب إلى تصعيد التوترات. وإذا كانت تؤثر على مصالح أطراف ثالثة، كما هو الحال في القضية المعروضة حاليا على نظر الجمعية العامة، وجب من باب أولى أن يعرب المجتمع الدولي عن رفضه لها.

لقد قوبل ما يسمى بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام ١٩٩٦، النافذ في الولايات المتحدة الأمريكية، بالرفض في عدة محافل دولية، من بينها، منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية - الأمريكية. وهو لا يتفق أيضا مع الالتزامات القانونية الواقعة على أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتنضم البرازيل إلى إجماع المجتمع الدولي كله عمليا في هذا المضمار.

وتعتبر المصالحة الوطنية، وتمتع الشعب الكوبي بالحرية والرخاء، والاندماج الكامل لكوبا في جميع الآليات المشتركة بين البلدان الأمريكية أهدافا نتشاطرها

بالكامل. وفي تقييمنا، إن رفع الحصار سيزيدنا قربا من بلوغ هذه الأهداف.

ولهذه الأسباب جميعها، صوتت البرازيل مؤيدة للقرار A/51/L.15، دفاعا عن قواعد القانون الدولي، والتسوية السلمية للنزاعات، واحترام سيادة الدول.

السيد فان دونيم مبيندا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مهدت نهاية الحرب الباردة الطريق للحوار والتعاون المتزايدين في تسيير دفة العلاقات فيما بين الدول، وفي الدبلوماسية المتعددة الأطراف. فالمشكلات العتيقة والتي كانت تبدو مستعصية، طرأت عليها تطورات هائلة وأصبحت الأمور تسير في صالح الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وكما ذكر وزير خارجيتي، تشعر حكومة أنغولا بقلق عميق إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة السائدة في جمهورية كوبا نتيجة للحصار المالي والاقتصادي المفروض على ذلك العضو من أعضاء الجمعية العامة.

لذلك السبب، تؤيد حكومة أنغولا قرار الجمعية العامة الذي يطالب برفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي، الذي يعاني من الآثار السلبية لتلك الإجراءات، ولهذا تشجع إجراء حوار بغية تطبيع العلاقات فيما بين هاتين الدولتين العضوين ذاتي السيادة.

ومراعاة لكون الحصار المفروض على كوبا قد استمر أكثر من ٣٠ سنة، ولكون تنفيذه قد تسبب في معاناة ملايين البشر، صوت وفدي - إعلاء لمبادئ القانون الدولي وتشجيع العلاقات السلمية والودية فيما بين الأمم - مؤيدا للقرار A/51/L.15.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت، بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بإعلان فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلام.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة السادسة والعشرين بعد المائة من دورتها الخمسين، أوصت، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بأن يستأنف الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي أعماله خلال الدورة الحادية والخمسين. وفي هذا المقام، أود أن أبلغ الأعضاء بأني على أثر المشاورات التي أجريتها، عينت الممثل الدائم للرأس الأخضر، سعادة السيد خوسيه لويس باربوسا لياو مونتيرو، رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلام. وقد عينت

أيضا الممثل الدائم لبلجيكا، سعادة السيد أليكس رين، نائب رئيس الفريق العامل. وأود أن أشكر كلا من السفيرين على توليهما مسؤولياتهما.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن تغييرا في برنامج عمل الجمعية العامة.

لقد تأجل النظر في البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، الذي كان مقررا النظر فيه أصلا صباح يوم الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره البند الثالث، إلى تاريخ لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠